الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــــــــم العالـــــــــي و البحـــــــــث العلمـــــــي
جامعـــــــــة بومـــــــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

قســـم علـــوم التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

الموضـــــــــــــوع

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
حالة الجزائر 2001-2019

من إعداد الطالبين :
- بوحرامة رضوان
- عصماني نورالدين

تحت إشراف الأستاذ :
الدكتور: تقار عبد الكريم

دفعة جوان 2017
السنة الجامعية 2016-2017

الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــــــــم العالـــــــــي و البحـــــــــث العلمـــــــي
جامعـــــــــة بومـــــــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

قســـم علـــوم التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

الموضـــــــــــــوع

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
حالة الجزائر 2001-2019

من إعداد الطالبين :
- بوحرامة رضوان
- عصماني نورالدين

تحت إشراف الأستاذ :
الدكتور: تقار عبد الكريم

دفعة جوان 2017
السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شـكر و تقدير

" كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عزوجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير،كما لا يسعنا إلا إن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير لدكتورة "تقار عبد الكريم" الذي صخر جزء من وقته و جهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة و ملاحظاته النيرة حافزا و سندا قويا في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، و تسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتقيمها.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب او من بعيد أو شارك في إتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

".... وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا..... واخفض لهم جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا...."

إلى من غرست فينا العطف صفحات، وصنعت لنا من الأمل طرقات، ومسحت بابتسامتها من عيوننا عبرات، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، فلها كل الحب والتقدير والاحترام وجميع الأمنيات.

أمي الغالية أدام الله صحتك ورعاك.

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى صبره مرارة الأقدار، وتلهف نجاحاتي دوما وتتبع خطواتي رغم مشاكل الأزمان.

أبي أطال الله في عمرك وأعزك.

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا لأحصي لهم فضل إخوتي و أخواتي، إلى كتاكيت العائلة أسيل، مروان وأشرف.

إلى رفقاء الدرب في الدراسة أخص بالذكر "نور الدين" الذي كان سندي في هذا البحث،

وكذلك يونس، عبد الغفور، فارس كما لا أنسى بذكر سالم و أمين و عيصام، فهم أعز أصدقائي.

إلى كل من هم في قلبي ولم يذكرهم قلمي ولم تسعهم صفحتي.

رضوان

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار... إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار... إلى من كان سندي و غادرني دون أن يرى عملي

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي و التفوق الدائم و المتواصل في دراستي

إلى ملاكي في الحياة ... إلى منبع الحب والحنان... إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إليك أمي.....أمي .....أمي.

وإلى أفرد أسرتي، سندي في الدنيا و لا أحصي لهم فضل

إخوتي و أخواتي.

إلى رفقاء الدرب في الدراسة أخص بالذكر رضوان الذي كان سندي في هذا البحث،

وكذلك عصام، عبد الغفور، فارس كما لا أنسى بذكر سالم و أمين فهم أعز أصدقائي

و بمثابة إخوتي، وإلى أسامة، عليلو، حمزة، محمد، ياسين، أمين.

إلى كل من هم في قلبي ولم تسعهم صفحتي.

إلى كل المعلمين و الأساتذة و الذين مررت عليهم طيلة المشوار الدراسي.

عصماني نورالدين

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى	الصفحة
المقدمة العامة	**أ- د**
الفصل الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسية المالية	2-22
الفصل مقدمة	2
المبحث الأول: تطورا لإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	**3**
المطلب الأول: مرحلة المالية العامة المحايدة	3
المطلب الثاني: مرحلة المالية العامة المتدخلة	4
المبحث الثاني: النفقات العامة و تقسيماتها	5
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	5
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	7
المبحث الثالث: قواعد وأسس الإنفاق العام	14
المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام	14
المطلب الثاني: حدود النفقات العامة	16
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة	18
خاتمة الفصل	23
الفصل الثاني: آليات تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	25-51
مقدمة الفصل	25
المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق قياسه	26
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	27
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	28
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	30
المبحث الثاني: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي	33
المطلب الأول: الطلب الكلي و الاستهلاك	33
المطلب الثاني: نموذج IS-LM و الطلب الكلي	35
المطلب الثالث: آليات مضاعف الإنفاق العام	41
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	45
المطلب الأول:إنتاجية الإنفاق العام	45
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية	49
خاتمة الفصل	51

الفصل الثالث: أثر الإنفاق العام النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2019	53-79
مقدمة الفصل	53
المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للإقتصاد الجزائري 1995-2000	54
المطلب الاول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي	54
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي	61
المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019	64
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	64
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	66
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014	70
المطلب الرابع: برنامج المخطط الخماسي لنمو 2015-2019	72
المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي 2001-2019	73
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004	73
المطلب الثاني:أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005- 2009	74
المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي 2010- 2014	76
المطلب الرابع: تقييم برامج الإنفاق العام 2001-2014	77
خاتمة الفصل	79
الخاتمة العامة	81
قائمة المراجع	85
الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقسيمات النفقات العامة	8
2	منحنى IS	36
3	منحنى LM	38
4	التوازن الكلي في نموذج IS-LM	39
5	العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي	47
6	معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 1995-2000.	55
7	الاستثمار الخاص و العام في الجزائر 1995-2000	55
8	تطور معدلات النمو خارج المحروقات وفي المحروقات 1995-2000	63
9	إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000	57
10	معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000	58
11	نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000	59
12	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000	60
13	تطور سعر الصرف 1995-2000	62
14	توزيع المبالغ المالية المخصصة لدعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات.	65
15	توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على القطاعات.	69

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور معدلات النمو خارج المحروقات وفي المحروقات 1995-2000	56
2	معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000	58
3	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000	59
4	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000	60
5	الإيرادات و النفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 1995-2000	61
6	الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000	62
7	تطور سعر الصرف 1995-2000	62
8	احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995-2000	61
9	محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	68
10	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	68
11	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009	66
12	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010- 2014	71
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للفترة 2001- 2004	73
14	معدلات النمو القطاعية ومعدلات البطالة 2001- 2004	74
15	تطور معدلات النمو الحقيقة خلال الفترة 2005- 2009	74
16	معدلات النمو القطاعية و معدلات البطالة 2005-2009.	75
17	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010-2014	76
18	معدلات النمو القطاعية ومعدلات البطالة خلال فترة 2010-2014	76

المقدمة العامة

المقدمة عامة:

تسعى كل دولة من دول العالم وخاصة الدول النامية إلى تطوير اقتصادها من أجل مواكبة التطورات التي حدثت في الساحة الاقتصادية الدولية عن طريق تحسين الأداء الاقتصادي، الذي يقاس بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد.

ويعد النمو الاقتصادي كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح الحالة أو الوضعية الاقتصادية للدولة، لذا يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أساسي تسعى اليه الحكومات عن طريق سياسة اقتصادية منتهجة، و يقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة معينة باستغلال كافة الموارد المتاحة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاعة السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من بين أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي السياسة المالية، وهي السياسة التي تتبعها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي حسب النظرية الكينزية، وهي النظرية السائدة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، إذ تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي يسعى إليها الاقتصاد خاصة فيما يخص رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدواتها المختلفة و التي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الدولة.

ويعد الإنفاق العام حسب كينز أداة من أدوات السياسة المالية الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، لأنه جاء من مبدأ "الطلب يخلق العرض" ، لذا فإن الدولة ترى أن الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، عن طريق السياسات المالية التوسعية.

و قد اعتمدت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية خلال العشرية الأولى من القرن العشرين بعد ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن الوضعية المالية للدولة، فقد صاغت مجموعة من البرامج وجاء أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، برنامج
توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، و المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019)، و الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي، و تخفيض نسبة البطالة، وذلك من خلال تخصيص أغلفة مالية ضخمة لتجسيد وإنجاح هاته البرامج.

انطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1-ماذا نقصد بالنفقات العامة وما هي ضوابطها ؟

2-ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ و ما هي محدداته ؟

3-ما هو التأثير الذي و لدته برامج الإنفاق العام في الجزائر من 2001 إلى 2019 على النمو الاقتصادي ؟

4-هل أدت السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر إلى تحسين معدلات النمو خلال الفترة المدروسة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1- تقوم الدولة بالإنفاق العام من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، وتقوم بالإنفاق حسب الموارد المالية المتاحة لديها.

2- تعتبر معدلات النمو الاقتصادي مؤشرا عاما يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

3- تمثل أثر برامج النفاق العام من 2001 إلى 2019 في إعادة بعث النشاط الاقتصادي وإعطاءه قفزة نوعية نحو الأمام.

4- ساهمت برامج الإنفاق العام وكان لها أثر كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة.

دوافع اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

أسباب ذاتية:

1- الرغبة الشخصية للفهم الأعمق للموضوع.

أسباب موضوعية:

1- أهمية الموضوع في المجال الاقتصادي.

2- التوجه الاقتصادي الحالي و سعي الجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية الدرسة:

1-محاولة إبراز مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

2-محاولة إبراز أثر البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2019 في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين : مكاني وزماني ، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة النفقات العامة وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الجانب الزماني للدراسة فهو محدد بالفترة 2001-2019 في ظل سياسة الإنفاق التوسعية التي تبنتها الجزائر خاصة مع ارتفاع أسعار البترول.

منهج الدراسة:

استنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة اخترنا المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري للدراسة، كما استخدمنا المنهج التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير وتحليل النتائج التي نصل إليها من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

تقسيمات البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، و تطرقنا في الفصل الأول إلى الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية و الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول إلى تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى النفقات العامة و مختلف تقسيماتها، لنصل في المبحث الثالث حدود النفقات العامة وأسباب تزايدها.

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى آليات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي و طرق قياسه، أما المبحث الثاني فتطرقنا للإنفاق كأحد مكونات الطلب الكلي، وفي المبحث الثالث إلى سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2019 من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1995-2000 من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مضمون برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي.

أما في الخاتمة فقدمنا فيها نتائج الدراسة و إختبرنا صحة الفرضيات، كما قدمنا مجموعة من التوصيات و الاقتراحات.

الفصل الأول:

الإنفاق العام كأداة من أدوات من أدوات السياسة المالية

مقدمة الفصل:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الإقتصادية والمالية، حيث تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخص منها لتلبية الحاجات العامة الأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع الحاجيات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها و القواعد والأسس التي تحكمها وتضبط مختلف تقسيماتها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بلإنفاق العام من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطورا لإنفاق العام في الفكر الإقتصادي.

المبحث الثاني: النفقات العامة وتقسيماتها.

المبحث الثالث: قواعد وأسس الإنفاق العام.

المبحث الأول: تطورا لإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، فيبرز عن ذلك منطقيا اختلاف دور الإنفاق العام باختلاف نظام الدولة وبنيانها الاقتصادي، ومن هنا نشير إلى مرحلتين أساسيتين في تطور دور الإنفاق العام تقابل كل مرحلة منها مرحلة مقابلة لمرحلة تطور الدولة .

المطلب الأول: مرحلة المالية العامة المحايدة.

تقابل هذه المرحلة مرحلة الدولة الحارسة في الفكر التقليدي، نظر التقليديون للنفقات العامة على أنها نفقات حيادية مما جعلها محصورة في مجالات غير اقتصادية، اعتبروا أن توسع الدولة في النفقات الاستهلاكية هدر لموارد المجتمع الذي ينتج عنه تحمل أفراده أعباء ثقيلة لتمويل هذه النفقات نتيجة لما يفرض عليهم من ضرائب، لذلك طالب التقليديون بما يلي:

- ضرورة تقليص حجم النفقات العامة إلى أدنى حد.

- حصر النفقات في المجالات التقليدية التي تقوم الدولة بالإنفاق عليها.[1]

لقد صاغ " أدم سميت " دور الدولة و المتمثلة في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة والقيام بالمشاريع ذات النفع العام، ومنه جاءت المالية العامة منسجمة مع هذه المعطيات كما يلي:

✓ **النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة:** تعطى الأولوية للنفقات العامة على الإيرادات العامة في التقدير و الاعتماد، لذلك نجد الإنفاق العام محايد و يهتم فقط بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في مجال توزيع الأعباء.

✓ **التقيد بمبدأ توازن الموازنة:** نقصد بهذا المبدأ التوازن الحسابي، أي أنه يتم تغطية النفقات العادية بالإيرادات العادية دون الاعتماد على القروض أو اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

لكي تحقق النظرية التقليدية هذا الحياد خلصت إلى ضرورة تخفيض النفقات العامة إلى أقل حجم ممكن، لأن التوسع في النفقات يؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة كون النفقات عندهم هي نفقات استهلاكية.

[1] تقار عبد الكريم، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس،السنة الجامعية2016/2015، ص20.

المطلب الثاني: مرحلة المالية العامة المتدخلة.

تقابل هذه المرحلة مرحلة الدولة المتدخلة في الفكر الاقتصادي الكنزي، والتي جاءت نتيجة بروز الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي وما نجم عنها من بطالة، رأى كينز أن الاقتصاد القائم على التوازن التلقائي أمر لا يمكن الاستمرار فيه، وتصور أن الخروج من الأزمة يكمن في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق نفقاتها العامة، فزيادة حجم النفقات العامة مثلا ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، أما التقليص من حجم النفقات العامة سيقلل من الطلب العام على العمل، وبذلك تصبح النفقات العامة عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

ومن هذا المنطلق، خرجت المالية العامة من حيادها الاقتصادي، وأخذت في لعب دور هام في التنمية والتعديل الإقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني، وأضحت بالتالي المالية العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية.

ويظهر تدخل الدولة بواسطة المالية العامة من خلال العناصر التالية:[2]

- ✓ **زيادة النفقات العامة:** ما يجب تسجيله هنا، هي تلك الوتيرة التي طبعت الزيادة في النفقات العامة خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي تمت بفعل مضاعف الإنفاق والتي لا يمكن تمويلها من خلال الإيرادات الجبائية فقط.

- ✓ **إعادة النظر في التوازن الميزاني:** لقد تم إعادة النظر في هذا المبدأ التي اعتمده المفكرون التقليديون، فبعد العديد من المحاولات للالتزام بهذا المبدأ من قبل مختلف الدول المتقدمة،اضطرت حكوماتها إلى التخلي عن توازن الميزانية العامة للدولة والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، أي انتقلت من التوازن المحاسبي إلى التوازن الاقتصادي.
- ✓ **خروج المالية العامة عن حيادتها:** صارت ميزانية الدولة، بفعل تدخل الحكومات في الأمر الاقتصادي غير حيادية وراحت تمارس وتؤثر في تطور الوضعية الاقتصادية، هذه الحيادية التي خصت طويلا المالية العامة قد تم الاستغناء عنها لسببين:

- يمتص الدخل الوطني جزء هاما من النفقات العامة، لذا يجب أن تحظى القرارات المتعلقة بالميزانية بعناية كبيرة.
- صارت كل الدول تستعمل المالية العامة كأداة رئيسية في السياسات الاقتصادية.

[1] تقار عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره،ص20.

[2] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص22.

المبحث الثاني: النفقات العامة و تقسيماتها.

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاتة العامة، تلجأ الدولة للأنفاق العام و الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعلنا نتطرق إلى مفهوم النفقات العامة و تقسيماتها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام.

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم إستخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية و الغرض منها تحقيق الأهداف الاقتصادية.

و يمكن تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة.[1]

ويتضح لنا من خلال هذا التعريف أن للنفقة العامة ثلاثة عناصر أساسية هي:

- ✓ **نفقة مبلغ نقدي:** حتى نكون أمام نفقة عامة، فإنه لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات، سلع وخدمات، لازمة لتسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية، التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها.[2]

لا تعتبر النفقات العينية التي تقوم بها الدولة كالسكن المجاني، أو الإعفاءات الضريبية، نفقات عامة لغياب الطابع النقدي عنها.

يفضل الإنفاق النقدي على الإنفاق العيني لسهولة مراقبة النفقات النقدية، في حين يصعب الرقابة على النفقات العينية.

- ✓ **القائم بالإنفاق شخص عام:** يشترط لكي تكون النفقة من نفقة عامة يجب أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وعلى ذلك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق

[1] محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد9،ديسمبر2015،ص9.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام-دار المعرفة الجامعية، مصر،1996،ص63.

نفع عام[1]، فمثلا لو تبرع أحد الأفراد لبناء مدرسة للتعليم المجاني، نلاحظ بأن هذه النفقة صرفت بشكل نقدي و الهدف منها إشباع حاجة عامة، ومع ذلك لا نعتبرها نفقة عامة لأن القائم بإنفاقها هو شخص خاص.

لذلك يوجد معيارين لتحديد طبيعة النفقة العامة هما: [2]

- **المعيار القانوني**: يستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة العامة إذا صدرت من شخص معنوي عام كالهيآت المحلية والوطنية والمؤسسات العامة، إلا أنها تعد خاصة إذا تكفل بها الأفراد أو المؤسسات الخاصة.
- **المعيار الوظيفي**: يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها و تعتبر خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأفراد.

- ✓ **الهدف من الإنفاق تحقيق منفعة عامة:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، و بالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة.[3]

وتقسم الحاجات العامة إلى حاجات اجتماعية وحاجات مستحقة.

نقصد بالحاجات الاجتماعية تلك التي تحقق إشباع جميع أفراد المجتمع، سواء دفعوا المقابل أو لم يدفعوا، ومن أمثلة ذلك: الأمن، العدالة، تعبيد الطرقات، بناء المدارس والمستشفيات، أما الحاجات المستحقة فهي تلك المشبعة عن طريق سلع و خدمات من الضروري أن يدفع المستفيد ثمنها كما هو محدد في السوق، من أمثلة ذلك: خدمات النقل و السكن و الماء و الكهرباء.[4]

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتورة في المالية و النقود،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014-2015،ص94.

[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،مذكرة ماجستير اقتصاد كمي،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2013-2014، ص 4.

[3] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة،النفقات العامة-الإيرادات-الميزانية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص33.

[4] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وفق التطورات الراهنة، درا هومة لنشر و التوزيع، الجزائر،2005،ص33.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة، نظرا لإنحصارها في نطاق ضيق، لكن مع تطور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذها.

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- ✓ المعيار الاقتصادي.
- ✓ المعيار الوظيفي.

الشكل رقم (1):تقسيمات النفقات العامة.

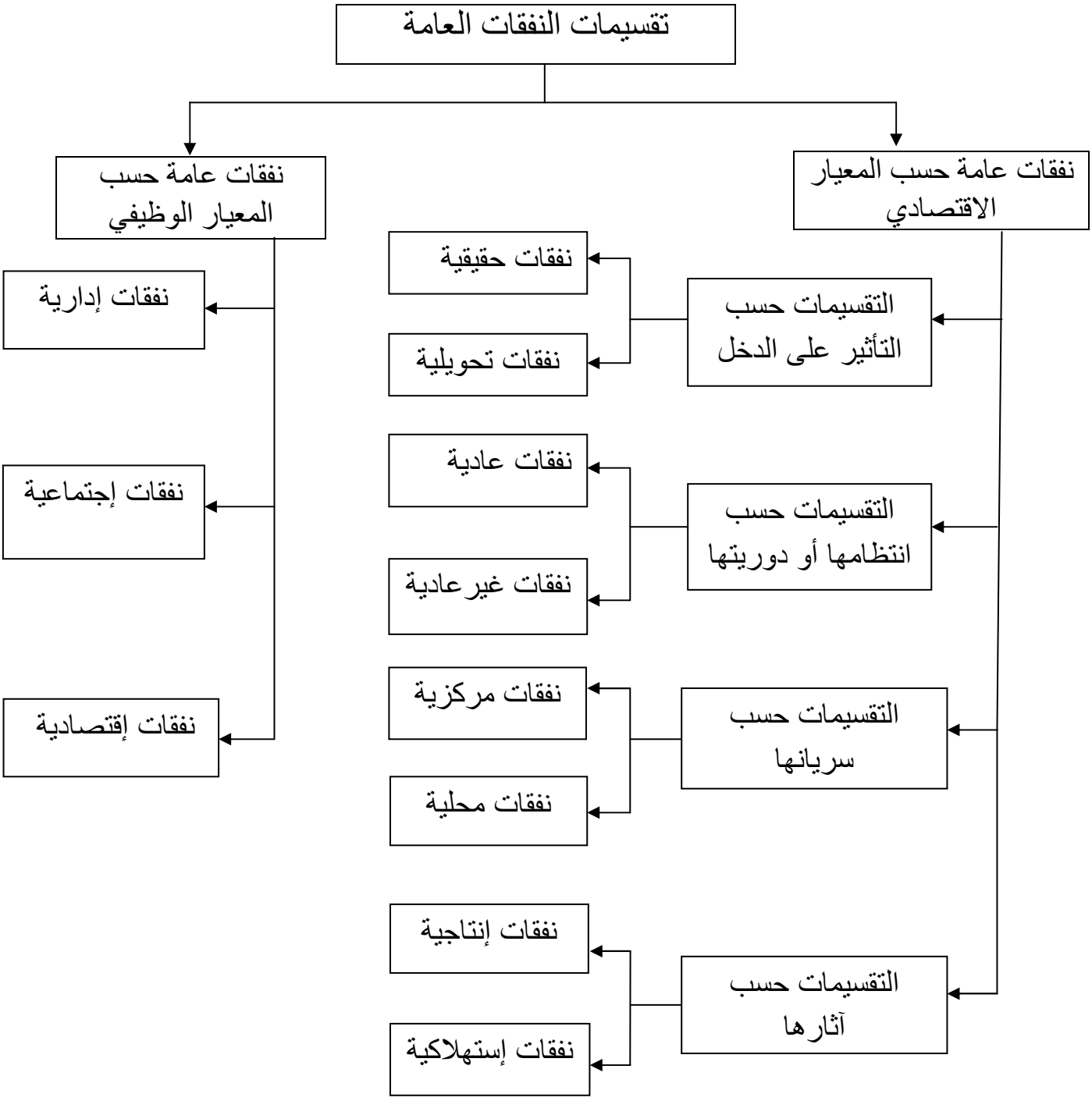

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على ماصمي أسماء، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،السنة الجامعية 2013-2014، ص46.

أولا- تقسيم النفقات حسب المعيار الاقتصادي.

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية لنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، وتقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى:

✓ **تقسيم النفقات حسب معيار التأثير على الدخل:**

يعتمد هذا المعيار على مدى تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني والذي ينقسم بدوره إلى النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد اللازمة لتسير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. [1]

يقصد بالنفقات التحويلية تلك النفقات التي لا تؤثر مباشرة في الإنتاج الوطني وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل الوطني، وهي على ثلاثة أنواع:

- **نفقات تحويل اجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية و التأمينات الاجتماعية.
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فإن النفقات التحويلية الاقتصادية مؤداها تحقيق توازن اقتصادي، مثل إعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.
- **نفقات تحويلية مالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

من مزايا هذا التقسيم تمكين السلطة العامة من وضع خطتها الاقتصادية بما يسمح لها من توجيه الإنفاق العام في القنوات الإنتاجية من جهة، وفي المجالات الاجتماعية من جهة أخرى.

غير أنه يؤخذ عليه أن النفقات الحقيقية تساهم كذلك في توزيع الدخل الوطني على مختلف فئات المجتمع، وتمثل الخدمات الصحية و التعليمية حجة واضحة على ذلك إذ أن هذه الخدمات تلعب دوراً فعالا في رفع مستوى مداخيل بعض الفئات الاجتماعية[2] .

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة،مرجع سبق ذكره، ص38.
[2] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 41 -42.

✓ **تقسيم النفقات العامة حسب معيار الدورية:** تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

يقصد بالنفقات العادية كل النفقات ذات الطابع الإداري و اللازمة لتسيير المرافق العامة، وبالتالي تتكرر هذه الصفقات بصفة دورية في الموازنة العامة للدولة كل سنة لأنها تستخدم لإشباع حاجات دائمة للدولة، ومن أمثلتها: مرتبات الموظفين، نفقات تحصيل الضرائب ونفقات الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة.[1]

ونعني بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو إختلف مقدارها من وقت لآخر.

يقصد بالنفقات غير العادية تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن الحاجة تدعو إليها، مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض، حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، فتعمد إلى تجنب بعض النفقات و اعتبارها غير عادية حتى يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة.[2]

✓ **تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها (النفقات الوطنية والنفقات المحلية)**[3]

يستند تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة (معيار الشمولية)، ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها.

يقصد بالنفقات الوطنية أو المركزية تلك النفقات التي ترد فى ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

يقصد بالنفقات المحلية أو الإقليمية تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

[1] تقار عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره،ص 26.
[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص78.
[3] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2008 ،ص45.

✓ **تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها:**[1]

تقسم النفقات العامة من حيث آثارها إلى نفقات إنتاجية ونفقات استهلاكي.

يقصد بالنفقات الإنتاجية تلك النفقات التي تعطي دخلا أي لها مردود اقتصادي، مثل النفقات الخاصة بإقامة المصانع.

يقصد بالنفقات الاستهلاكية تلك النفقات التي ليس لها مردود اقتصادي، مثل النفقات الخاصة بشق الطرقات.

ثانيا- تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي.

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعا للغرض الذي تؤديه، أي تبعا لآثارها العائدة على المجتمع خاصة الاقتصادية منها، وفقاً لهذا المعيار نجد ثلاثة نفقات أساسية وهي:

- ✓ **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، اللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الجهاز السياسي. لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً و توفير العدالة و تنظيم الشؤون السياسية لهم.
- ✓ **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة(إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطيلين)

يشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم و الصحة و النقل والمواصلات والإسكان، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع ، ولذلك تخصص الدولة، عادة الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية، وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.[2]

[1] تقار عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره،ص27.
[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص.70

- ✓ **النفقات الاقتصادية:** وتشمل جميع النفقات التي تتحملها الدولة من أجل القيام بمشاريع اقتصادية أو تقديم إعانات لهذه المشاريع، وتهدف الدولة من وراء هذه النفقة تنمية وزيادة حجم الإنتاج وإنشاء رؤوس أموال جديدة.[1]

ثالثا- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز:[2]

أ- **نفقات التسيير:** تتمثل في النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كالمعدات المكاتب و مصاريف الصيانة، كمل تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة و تشمل نفقات التسيير على أربع أبواب، يتعلق الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث و الرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقساما و يشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الإعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير فهي:

الباب الأول أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات: يضم هذا الباب خمسة أجزاء:

1- دين قابل للاستهلاك (دين الدولة).
2- الدين الداخلي، ديون عامة (فوائد سندات الخزينة).
3- الدين الخارجي.
4- ضمانات (من أجل التقسيمات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات و الجماعات العمومية).
5- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني والوزارات.

الباب الثالث نفقات خاصة بوسائل المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح و تشمل الموظفين(الأجور، المنح، المعاشات والنفقات الإجتماعية)،معدات تسير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير ونفقات مختلفة.

---

[1] تقار عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره،ص27.

[2] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره،،ص 10.

الباب الرابع التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية، تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية)، النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)، النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)، النشاط الاقتصادي (دعم إقتصادي)، إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الإقصادية)، النشاط الاجتماعي (التضامن)، إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات).

ب- نفقات التجهيز:

تسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تساهم في ثروة الدولة، وتضم ثلاثة أبواب هي:[1]

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية،العدد28 لسنة 1984، المادة 35 من القانون رقم84 /17المؤرخ في 7 حويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة.

لا يعني إنفراد الدولة بإقرار النفقات العامة رفعها إلى مستويات غير محدودة، وإنما يكون ذلك وفق معايير و محددات تضبط الحجم الضروري و النوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها، حرصا على إعطاء الفعالية في تطور و تزايد مستمر، وذلك راجع إلى أسباب عديدة تختلف بإختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام.

حتى تتمكن النفقات العامة من تحقيق الآثار و الأهداف المنتظرة منها في تلبية الحاجات العامة، فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة، مستعملة في ذلك أداة الاقتصاد في النفقات، مع الأخذ في الحسبان أهمية و ضرورة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات العامة نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد المجتمع دون تبذيرها، ومنه فإنه يوجد عدت ضوابط للإنفاق العام هي:

- ✓ **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي و محل إتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين.[1]

مهما يكن فإن تحقيق أكبر ما يمكن من المنفعة العامة يتوقف على عاميلين أساسيين هما:

- زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني و تقليل التباين بين مداخيل الأفراد، وهذان العاملان يقتضيان أن تزايد الدولة من حجم الدخل الوطني عن طريق زيادة و تنظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد سواء لكونهم عناصر فاعلة في النشاط الاقتصادي أو بسبب الإعانات التي تمنحهم إياها الدولة، وهكذا يقل التباين الفاحش بين أفراد المجتمع من ناحية مداخيلهم الأمر الذي يفضي إلى الاستقرار الاجتماعي.[2]

- ✓ **ضابط الإقتصاد في النفقة:** ويقصد بهذا الضابط أن يلتزم القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير و الإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام.[3]

ويرتبط هذا الضابط بضابط المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن، ولذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير و إسراف لأن في ذلك ضياعاً لمبالغ كبيرة دون أن تترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص51.
[2] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص25.
[3] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص10.

و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين و الممولين في التهرب من أداء الضريبة، ومظاهر التبذير و الإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب إنخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتتمثل تلك المظاهر في :

- مرتبات و أجور الموظفين الزائدة على الحاجة.
- التسيب في مشتريات الحكومة و توريداتها.
- عدم إتباع الطرق التجارية في شراء وبيع ما تحتاج الحكومة إلى شرائه أو بيعه.
- استئجار المباني و السيارات بدلاً من شرائها.

و لهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماماً، وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلاً عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام و الرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى الأوجه النافعة. [1]

وضع المشرع ثلاثة أنواع رقابية على النفقات العامة لمنع التبذير والإسراف وهي:

- **الرقابة الإدارية:** هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين و الموظفين المحاسبيين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي واقع الأمر لا يكون هذا النوع من الرقابة ذا فاعلية بصدد ترشيد النفقات، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقاً للقواعد و الضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، وغالباً لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

- **الرقابة السياسية: (البرلمانية):** هي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا هو لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل الإنفاق العام و تخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال و الاستجواب و التحقيق و سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند إعتماد الميزانية وعند إعتماد الحساب الختامي.

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص55.

وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية،حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى لو كانت مخطئة.[1]

- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الإعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية و القواعد المالية السارية، وقد تكون الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

✓ **ضابط المرونة:**

يشير هذا الضابط إلى استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمه أو من ناحية أنواعه بما يمكينه من تحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصاديا و اجتماعيا.[2]

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة.

النفقات العامة هي عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة، و السؤال المطروح هنا يدور حول ما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل الوطني لا يحق للدولة تجاوزها ويجب مراعاتها، وهي بصدد تحديد النفقات العامة، ولقد حددت في الفكر التقليدي نسبة معينة من الدخل الوطني تتراوح ما بين 10%و15% وأنه لا يصح تجاوز هذه النسبة، إلا أنه يأخذ هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية و المالية الاقتصاد الوطني عن غيره من الاقتصاديات الوطنية والتي تختلف من فترة إلى أخرى في نفس الدولة وفي الواقع أن تحديد حدود الإنفاق العام تتوافق على مجموعة من العوامل المذهبية و الاقتصادية و المالية.

✓ **العوامل المذهبية:**[3]

إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع لفلسفة مذهبية أو إيديولوجية السائدة في الدولة، فردية أو جماعية.

- **في ظل الإيديولوجية الفردية**:عندما تكون الإيديولوجية الفردية سائدة في الدولة فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل الوطني، وسبب ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الإيديولوجية، يقتصر على أدائها بوظائفها التقليدية، ماعدا ذلك من أنشطة فمخصص لحرية الأفراد.

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص86.
[2] تقار عبد الكريم، مرجع سبق ذكره،ص24.
[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص87، ص88.

- **في ظل الإيديولوجية التدخلية**: يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كإستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على استقرار العملة المحلية و تقديم الخدمات المجانية، ويترتب عن ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.
- **في ظل الإيديولوجية الجماعية**: في ظل هذه الإيديولوجية تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك المجموعة أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، و تتعدد أنواع هذه النفقات بقدر احتياجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وكانت هذه الفكرة مهيمنة على الدولة المنتجة ذات المنطق الاشتراكي قبل انهيارها.

✓ **العوامل الاقتصادية**.

هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة و بين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل الوطني و المستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي.

ويظهر ذلك جاليا في اقتصاد الدولة الرأسمالية: ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويحدث العكس في أوقات الرخاء، حيث تقل النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظراً لوصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود، ويظهر هذا الارتفاع و التدهور حتى قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعمل غير الفني والموارد الطبيعية المتاحة، مما يعرض اقتصاديات هذه

الدول للخطر، وبالتالي الإنفاق العام وحدوده، وتستهدف في الدول المتقدمة و المتخلفة تطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.[1]

✓ **العوامل المالية**:

ويقصد بالعوامل المالية موارد الدولة وإمكانيتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لشروط معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية سلبية ومخالفة للأهداف المرسومة فزيادة الضرائب و الرسوم أو إنشاء ضرائب جديدة، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة، يخضع لدراسات واسعة من جهة، بالإضافة إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه التغيرات من جهة أخرى وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية كالتهرب و الغش الضريبي، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.[2]

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.

تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت الانتباه هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع الدخل الوطني، فظاهرة تزايد الإنفاق العام هي أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية، ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها، لقد تزايد حجم الإنفاق العام في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع، وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية للأفراد لتغطية النفقات المتزايدة، و لتزايد النفقات العامة أسباب ظاهرية و أخرى حقيقية.

✓ **الأسباب الظاهرية:**

ويعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، أي دون أن يترتب عنها زيادة منفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** يؤدي تدهور قيمة النقود أي انخفاض قدرتها الشرائية إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها قبل هذا التدهور، ويترجم تدهور قيمة النقود في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي الواقع إن مختلف العملات النقدية تعرضت إلى تدهور في قيمتها خلال تطور التاريخي،

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره،ص60 ص61.
[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص89.

وإن كانت نسبة هذا التدهور تختلف من عملة إلى أخرى، ويعني تدهور النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في السلع و الخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة، ويعد تدهور النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[1]

- **إختلاف طرق المحاسبة المالية: (إختلاف طرق إعداد الميزانية العامة)** كان من المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقاتها و مع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.[2]

- **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:** تعتبر من بين الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هو زيادة مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها، فزيادة عدد أفراد في قطر الدولة يعتبر عبئ جديدا وإضافي على الدولة فتزيد من نفقاتها جراء ارتفاع عدد سكان، من أجل تغطية حاجاتهم وإشباع رغباتهم، فالزيادة هنا في حجم النفقات العامة ليست حقيقية بل تعتبر زيادة ظاهرية صاحبت زيادة في عدد السكان أو اتساع الرقعة الجغرافية جراء إحتلال دولة أخرى أو إسترداد جزء من إقليمها، وبالتالي لا تعبر عن الزيادة الحقيقية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام ولا يوجد هناك مقابل فعلي نتيجة لزيادة الإنفاق العام أي بشكل أخر أن هذه الزيادة هي زيادة رقمية ظاهرية لكونها لا تنتج التوسع في أنواع السلع والخدمات المقدمة ولكن تنتج جراء مواجهة الطلب الإضافي على هذه السلع والخدمات[3].

✓ **الأسباب الحقيقية:**

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

---

[1] محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة،المعهد الوطني اللإدارة العامة، سوريا،الدورة التحضيرية، 2013، ص29.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص92.

[3] مشتة كريمة، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة2001-2014، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2014-2015، ص7.

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة نذكرها: [1]

- **الأسباب المذهبية:** ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة.

سادت بعد الحرب العالمية الثانية الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية على وجه التحديد، في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من طرف النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت.

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة إلى درجة تطابقها مع الدخل الوطني.

- **الأسباب الاقتصادية:** تعتبر من الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل الوطني و التوسع في إنجاز المشاريع العامة والدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية.

فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها وما يجب الإشارة إليه، أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة، وكذلك التوسع في إنجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، والهدف من إنجازها إما الحصول على موارد للخزينة العمومية أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسات الاحتكار وبصفة عامة توجيه الشأن الاقتصادي وجهه محددة حسب الإيديولوجية السائدة في الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن الكساد، بكل أثاره السلبية، يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة و هذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وأخيرا فإن المنافسة الاقتصادية الدولية، مهما كانت أسبابها، تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة و الصمود، من ناحية الجودة، وفي وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة،النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2000 ،ص 65.

- **الأسباب الاجتماعية:** مع زيادة عدد السكان، وتركزهم في المدن و المراكز الصناعية، وتزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية أو خدمات النقل و المواصلات و المياه و الغاز و الكهرباء والأمن العام، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف.

أضف إلى ذلك زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز والشيخوخة و غيرها، وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

- **الأسباب الإدارية:** يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و تطور وظائف الدولة، والإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم على حاجة العمل، و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة، إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة، بل وأكثر من ذلك يمثل عبئاً إضافياً على موارد الدولة، والزيادة في هذا الصدد و إن كانت حقيقية، إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشراً، وبتعبير أخر فهي وعلى الرغم من كونها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على الإفراد لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام[1].

- **الأسباب المالية:** يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسيين: [2]
  - **سهولة الاقتراض:** حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى.
  - **وجود فائض في الإيرادات العامة:** والذي بدوره يغذي الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها و تحسين مستواها.
- **الأسباب السياسية:** يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية، سواء داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة ،أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي.[3]

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص68.
[2] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص97.
[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره ص96.

خاتمة الفصل:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بن المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.

ولقد ظهرت معايير حديثة تقسيم النفقات العامة إلى تقسيمات وفق المعيار الاقتصادي و تقسيمات وفق المعيار الوظيفي.

ونجد أن تزايد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي يستوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد والأسس من اجل استخدام الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق.

الفصل الثاني:

آليات تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

لا تزال ظاهرة النمو الاقتصادي من أهم المواضيع إثارة للجدل منذ ظهوره، إذ يعتبر من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء،لما له من أثر بالغ على مستويات المعيشة، لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث على أهم مسبباته.

ويعتبر الإنفاق العام مساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي بإعتباره أداة فعالة من أدواة السياسة المالية التي تستعملها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي.

وعليه سنتطرق خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

المبحث الثاني: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي.

المبحث الثالث: سياسة الأنفاق العام على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يصعب التميز بين مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم الاقتصادية مثل التنمية الاقتصادية لما بينهم من تقارب في المفاهيم، فلا يمكن أن نتطرق إلى النمو الاقتصادي دون أن نشير إلى التنمية الاقتصادية وإلى الفرق بينهما.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه" :حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي*، أو إجمالي الناتج الوطني*، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي."[1]

ويعرف أيضا بأنه : "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".[2]

يعني النمو الاقتصادي" حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان".[3]

---

* يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحيز الجغرافي للدولة بغض النظر عن جنسية المالك لعوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

*يعبرعن القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة من طرف مواطني الدولة الذين يتمتعون بجنسيتها سواء كانوا في الداخل أوالخارج خلال فترة زمنية معينة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر،2007، ص73

[2] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 268.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999، ص11.

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

ومن التعاريف السابقة، يبرز لنا ان النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.
- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك لا يهتم النمو الاقتصادي بنوعية التغيير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

ويحدث نوع من الخلط بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية لوجود تقارب بين المفهومين، لذلك سيتم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و من ثم إبراز الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

تعتبر التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا وشمولاً من النمو الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والتقليل من الفقر.

يتضح مما سبق أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويمكن أن نوضح هذه الاختلافات فيما يلي:[1]

- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.

- أن النمو الاقتصادي يعنى الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغيير هيكلي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعنى الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع، أي أن النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين ، أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم.

- لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.

[1] أحمد رمضان نعمة الله واخرون ،النظرية الاقتصادية الكلية ،الدار الجامعية ،مصر ،2003-2002 ،ص384.

- يحدث النمو الاقتصادي تلقائياً دون تدخل من جانب الدولة، في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغيير الكلى المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

بالرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي PIB المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الإجمالي الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[1]".

يعتبر النمو الاقتصادي تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ **المعدلات النقدية للنمو :**هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة.

ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، الطبعة 2، ص77.
[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999 ،ص118-119.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، و يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، و لذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم،(عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة) و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم[1].

- ✓ **المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني.

و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال :عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة و نصيب الفرد من السلع الغذائية.[2]

- ✓ **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى

[1] دحموني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2008-2009،ص9.

[2] تقار عبد الكريم، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي،2001-2014،مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة،عين الدفلى،العدد 09، سبتمبر2013،ص230.

(حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[1]

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

يعد موضوع محددات النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، لما له من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، فقد ظهرت مجموعة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في تحديد النمو الاقتصادي نذكرها فيما يلي:

- ✓ **تراكم رأس المال:** يلعب رأس المال دورا هاما في إزدهار الاقتصاد ونموه، وهو ينقسم إلى نوعين :

الأول رأس المال المادي الذي يتكون من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات الموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

والنوع الثاني هو رأس المال البشري والذي يمثل حجم القوى العاملة المتعلمة و المتدربة التي يملكها المجتمع.

والتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي والبشري لدى أي مجتمع، تكون بدايته اقتطاع هذا الأخير لجزء من دخله أو إدخاره، بمعنى تنازله عن الاستهلاك ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجود استثمارية منها تعليم الفرد وتحويله إلى عامل منتج، وكلما زاد معدل النمو السكاني كلما أصبحت هناك حاجة اكبر إلى لزيادة المدخرات وهذا لتوفير التعليم والأدوات الإنتاجية لهؤلاء الأفراد الجدد.

كذلك يعتبر الادخار مهما لتجديد وصيانة رأس المال الحالي، لان الكثير من مشاريع البنية الأساسية تحتاج إلى نفقات صيانة مستمرة وإلا فإن قدرتها الإنتاجية تتراجع مما يعني أن ناتجه المحلي يبدأ في التراجع.

إذن لتحريك عجلة النمو الاقتصادي يحتاج المجتمع للادخار الذي بدوره يعمل على توسيع الطاقة الإنتاجية، أي انه يصبح قادرا على إنتاج كميات أكبر من الناتج المحلي الكلي وهذه الزيادة تسمى النمو الاقتصادي.

و لاشك أن معدل النمو الناتج عن تراكم رأس المال تحدثنا عنه يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة الإستشارات التي وجهت إليها المدخرات، وهذا إلى محدد أخر من الاقتصادي وهو يعرف بعنصر العمل ينقلنا محددات النمو ما.[2]

---

[1] أحمد الظاهر عبد سهير مصطفى، مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] مزنر وهيبة، أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات الدول النمية دراسة قياسية 1990-2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي،جامعة بومرداس،2015-2016، ص47.

- ✓ **العمل:** يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من العمل نتيجة زيادة حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج، مع ذلك يوجد خلاف حول طبيعة تأثير النمو السكاني المتزايد في النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن العديد من الدول مازالت تعاني من المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي رغم الفائض الذي تعرفه في القوى العاملة، حيث يشترط نظام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف الفائض من القوى العاملة من أجل حدوث التأثير الايجابي على النمو[1].

- ✓ **الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل. [2]

و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها[3].

- ✓ **التقدم التكنولوجي:** نقصد به كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة، وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.ويعني أيضا الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم و الإدارة و التسويق.[4]

---

[1] ولد العمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، جامعة بومرداس،2015-2016،ص12.

[2] بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي –دراسة نظرية- مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك جامعة بومرداس، 2008-2009،ص8.

[3] ولد العمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص12.

[4] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص283.

المبحث الثاني: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي.

تعتبر النظرية الكينزية أهم النظريات المدعمة للسياسة المالية و على وجه الخصوص سياسة الإنفاق العام، إذ يعتبر« كينز » انه بما أن الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال كون أن إنفاقها العام هو أحد أهم مكونات الطلب الكلي ، فإنه بمقدورها التأثير من خلال ذلك على حجم الطلب الكلي و من ثم على حجم الناتج و مستوى النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: الطلب الكلى و الاستهلاك.

يعرف الطلب الكلى بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلى على السلع و الخدمات بالأسعار الجارية[1].

و بالتالي فإن الطلب الكلى يكون مساويا إلى إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الدخل الوطني حيث:

$$Y=AD=C+1+G+(X-M)$$

و تعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الوطني، و ذلك انطلاقا من مبدأ « الطلب يخلق العرض »، و بالتالي فإن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي،إذ يؤدي انخفاض الطلب الكلي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الأسعار و تراجع عمليات الإنتاج.

وتؤدي الزيادة في الطلب الكلي التي لا تعادلها زيادة في الناتج أو العرض الكلي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، ويرجع سبب الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي(الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، و صافي الصادرات).[2]

ومن أجل تحقيق الاستقرار في مستوي الطلب الكلى، دعى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية (الإنفاق العام).[3] بحكم أنها تعتبر أحد مكونات الطلب الكلى.

وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإنفاق العام على أنها ارتفاع في الطلب الكلى ، و ذلك يرجع حسب كينز إلى اعتبار الاستهلاك دالة في الدخل الجاري*.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثالثة، 2005،ص126.

[2] السيد محمد أحمد السترسي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر،الطبعة الأولى،2008، ص294.

[3] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل لنشر، الاردن، الطبعة الأولى،2008، ص247.

و ينقسم الطلب الكلي حسب طبيعة الأعوان الاقتصاديين إلى 4 أقسام:
الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك العنصر الأول و الرئيسي من عناصر الطلب الكلي نظرا لزيادة حجمه النسبي، ويتمثل في طلب أفراد المجتمع على السلع و الخدمات المختلفة.

الاستثمار: يعرف الاستثمار على أنه الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل شراء الآلات و المعدات الجديدة و المباني و المصانع ، و مثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري و إنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي و الدخل في المستقبل بمعنى أخر الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح.
و عموما يستند مفهوم الاستثمار على فكرين مختلفين، فقد يهتم بشراء الأصول المالية مثل الأسهم و السندات والأوراق المالية بجميع أنواعها، أي توظيف الأموال والأوراق المالية التي يمكن أن تنشأ نتيجة إصدارات جديدة أو شراءها من بورصة الأوراق المالية، و كذلك يهتم الاستثمار بشراء الآلات والمعدات التي تعتبر منتجات يمكن استخدامها في منتجات أخرى و يمكن أن تكون هذه الآلات والمعدات جديدة أو مستخدمة.[1]

القطاع الخارجي: يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات، فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج الوطني للدولة، من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج، وعلى ذلك فإن ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج الوطني لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج الوطني.[2]

الإنفاق العام : تحصل الدولة على الضرائب من القطاع الخاص، وتقوم بالإنفاق العام، ويتمثل الإنفاق العام في شراء السلع و الخدمات(السيارات، الطائرات الحربية، و الكتب المدرسية ....الخ)، وتؤدي هذه المشتريات الحكومية إلى خلق إنتاجا و دخلا، كما تقوم الحكومة بتقديم مدفوعات مجانية إلى الإفراد دون مقابل حصولها منهم على سلع و خدمات،

* الدخل الجاري هو دخل الفترة الحالية، أي دخل الفترة الجارية.
[1] أبحري سفيان، محاضرات في الاقتصاد الكلي 1 مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، السنة الجامعية، 2014-2015، ص105.
[2] بوتيارة عنتر، محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة المسيلة ، قسم علوم المالية و المحاسبة،2016-2017، ص19.

وتتمثل هذه المدفوعات في المدفوعات التحويلية مثل خدمات الضمان الاجتماعي، إعانات العاطلين، ومنافع الترفيه العامة[1]

و يظهر التحليل الكنزي على أنه تحليل على المدى القصير فقط ، و لهذا فقد اعتبر «كينز» أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري فقط، وهي: $C = a + by$.

المطلب الثاني: نموذج IS-LM والطلب الكلي.

يرجع بناء نموذج (IS-LM) إلى الاقتصادي البريطاني «هيكس » سنة 1937، و الذي لخص فيه التصورات و الأفكار التي جاء بها قبله «كينز» سنة 1936 في كتابه «النظرية العامة في استخدام النقود و العمالة»، و يعتبر من النماذج الأساسية و الأكثر استعمالا في الاقتصاد الكلي و يقوم على جملة من الفرضيات هي كما يلي:

- ثبات مستوي الأسعار.
- الإنفاق العام و الضرائب يعتبران متغيران خارجيان.
- اقتصاد مغلق : عدم وجود حركة للسلع و الخدمات أو رؤوس الأموال .
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة .
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.
- يتكون الطلب على النقود من الطلب على النقود بغرض المعاملات و بغرض المضاربة.

وجاء نموذج (IS-IM) لإظهار آلية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي، و لم يأخذ سوق العمل بعين الاعتبار ذلك لأن التحليل الكينزي يشير إلى أن حجم الدخل هو الذي يحدد حجم العمالة.

يرى أنصار المدرسة الكينزية أن التوازن العام يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد معا بغض النظر عن سوق العمل أي: IS=LM.

[1] ضياء مجيد الموسوي،مرجع سبق ذكره، ص41

يعرف منحنى IS بأنه المحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تحقق توازن سوق رأس المال أو يتساوى عندها الادخار مع الإستثمار[1]، كما يتضح دلك من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم (2): منحنى IS

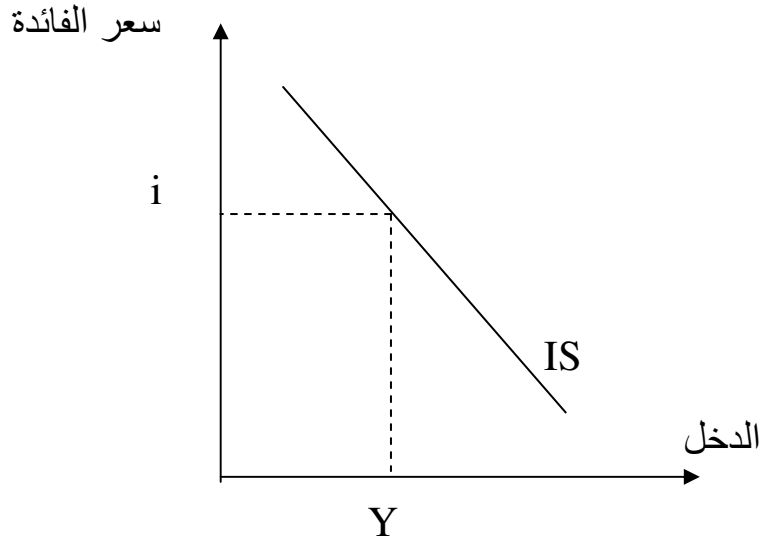

المصدر: عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2009، ص106.

يمكن أستنتاج منحنى IS كما يلي:

دالة الإستهلاك $C = a + by$

دالة الضرائب $T = T_o + ty$

دالة الواردات $M = M_o + my$

دالة الاستثمار $I = I_o + \alpha i$

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2009، ص106.

دالة الإنفاق $G = G_o$

دالة التحويلات $R = R_o$

دالة الصادرات $X = X_o$

عند التوازن يكون لدينا:

$AS = AD$

$Y = C + I + G + X - M$

$Y = a + byd + I_o + X_o - M_o - my$

$Y = a + b\,(y - T + R_o) + I_o - \alpha i + G_o + X_o - M_o - my$

$Y = a + b(y - (T_o + ty) + R_o) + I_o - \alpha i + G_o + X_o - M_o - my$

$Y = a + by - bT_o - bty + b\,R_o + I_o - \alpha i + G_o + X_o - M_o - my$

$Y - by - bty + my = a - b\,T_o + b\,R_o + I_o - \alpha i + G_o + X_o - M_o$

$Y\,(1 - b - bt + m) = a - b\,T_o + b\,R_o + I_o - \alpha i + G_o + X_o - M_o$

$$Y = \frac{}{1 - b -}$$

ينتقل منحنى IS باتجاه اليمين (إلى الأعلى) أو باتجاه اليسار (إلى الأسفل) عندما تتغير احدى العوامل المستقلة وهي: a , T_o , G_o , R_o , X_o , I_o , M_o مع بقاء معدل الفائدة ثابت.

وعليه ينتقل منحنى IS باتجاه اليمين اذا ارتفع أحد العوامل المستقلة التالية:

(a, G_o, R_o , X_o, I_o) أو انخفضت قيمة العاملين (M_o, T_o) .

بينما ينتقل منحنى IS الى جهة اليسار عندما تنخفض أحد المعاملات التالية:

(M_o, T_o) أو تزايد قيمة أحد المعاملات التالية (a, G_o, R_o , X_o, I_o)

ويعرف منحنى LM بأنه المحل الهندسي للتوليفات المختلفة من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في السوق النقدي أو يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض النقود[1] ، كما يتضح دلك من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم (3): منحنى LM

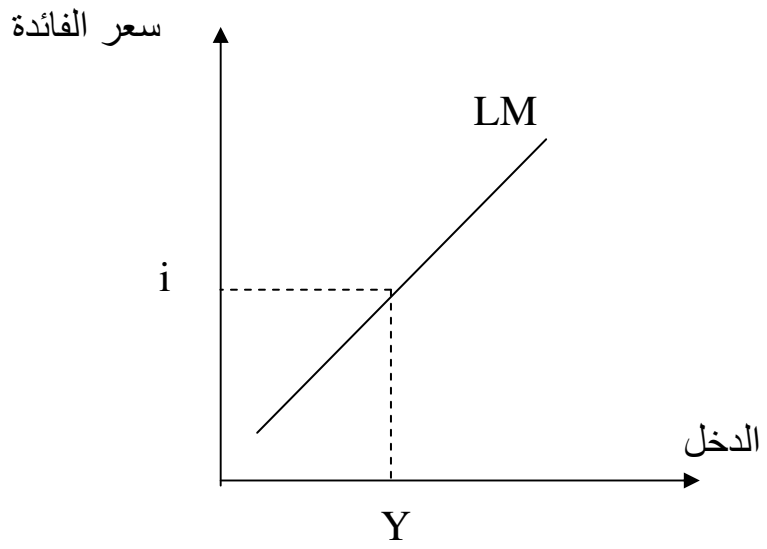

المصدر: عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2009، ص106.

ويمكن استنتاج منحنى LM كما يلي:

عرض النقود $Ms = M_o$

الطلب على النقود $L = f(y,i)$

عند التوازن $L = M$

$f(y,i) = M$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة التوازن في سوق النقود (LM) وتبين هذه المعادلة أن أسعار الفائدة تتناسب طرديا مع تغيرات الدخل.

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص104

ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (إلى الأسفل) عندما يزيد عرض النقود أو ينخفض الطلب على النقود.

ينتقل منحنى LM إلى جهة اليسار (إلى الأعلى) عندما ينخفض عرض النقود أو يزيد الطلب على النقود.

ومنه يتحقق التوازن الكلي عند تساوي IS = LM ، والشكل التالي يوضح التالي:

الشكل رقم (4): التوازن الكلي في نموذج IS-LM .

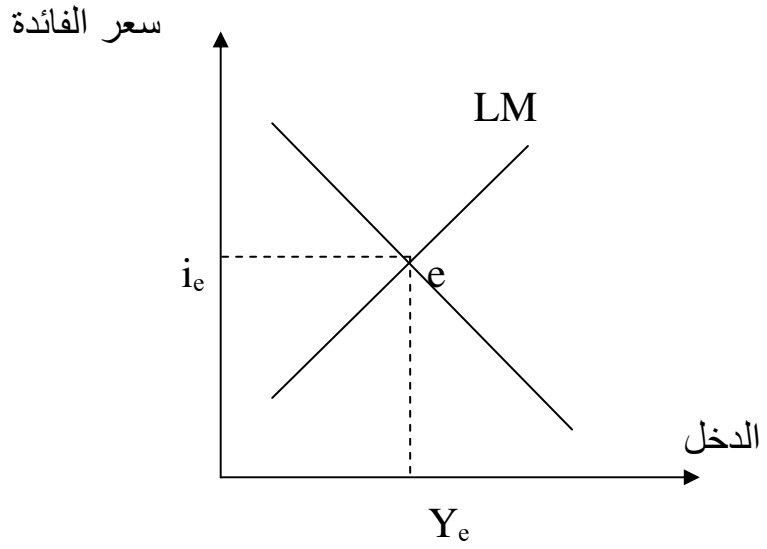

المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص202.

معادلة IS هي: $IS = Y = f(i) \quad \ldots\ldots\ldots \quad sy/si < 0$

معادلة LM هي: $LM = Y = f(i) \quad \ldots\ldots\ldots \quad sy/si > 0$

عند التوازن الكلي يكون:

$IS = LM$

$f(i) = f(i)$

ومنه نستخرج سعر الفائدة التوازني i_e وبالتعويض في معادلة IS أو LM نجد قيمة الدخل التوازني Y_e.

تنتقل نقطة التوازن عندما ينتقل منحنى IS أو منحنى LM أو الاثنين معا:

الحالة الأولى: انتقال نقطة التوازن بسبب إنتقال منحنى IS :

نميز حالتين:

الأولى: إنتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب إنتقال منحنى IS إلى اليمين وهذا راجع إلى زيادة احدى العناصر التالية: $a , G_o , R_o , X_o , I_o$ أو إنخفاض T_o أو M_o.

الثانية: إنتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب إنتقال منحنى IS إلى اليسار وهذا راجع إنخفاض إلى احدى العناصر التالية: $a , G_o , R_o , X_o , I_o$ أو زيادة T_o أو M_o.

الحالة الثانية: إنتقال نقطة التوازن بسبب إنتقال منحنى LM :

نميز حالتين:

الاولى: انتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب إنتقال منحنى LM إلى جهة اليمين وهذا راجع إلى زيادة عرض النقود M أو إنخفاض الطلب على النقود L.

الثانية: انتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب إنتقال منحنى LM إلى جهة اليسار و هذا راجع إلى إنخفاض عرض النقود M أو زيادة الطلب على النقود L.

المطلب الثالث: آليات مضاعف الإنفاق العام.

جاءت فكرة المضاعف من فكرة الميل الحدي للاستهلاك وتشير فكرة المضاعف للآثار المترتبة على متغير اقتصادي نتيجة تغير عامل، وطور الفكرة الاقتصادي الإنجليزي "ريتشارد كاهن " في مقال نشره عام 1931 م بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة" لدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمار والزيادة في التوظيف الكلي، توصل ريتشارد كاهن، إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة مضاعفه في التشغيل الكامل.

يتمثل مضاعف الإنفاق في مضاعف الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي التي تكون متساوية، وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما يتغير الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل أو الإنفاق الحكومي بمقدار معين.

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل (Y) الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العامة (G) و الإنتاج بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية، و بمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف استثمار مبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل الوطني.[1]

لتكن لدينا المعطيات التالية:

b : الميل الحدي للاستهلاك $C = a + byd$

I_o:الاستثمار المستقل $I = I_o$

G_o: الإنفاق الحكومي $G = G_o$

R_o: التحويلات $R = R_o$

T_o:الضريبة المستقلة عن الدخل $T = T_o$

ولدينا من عبارة الدخل التوازني

$$Y = \frac{1}{1-b}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o) \ldots\ldots\ldots (1)$$

و نفرض زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار $(G\Delta)$، فيكون لدينا دخل توازني جديد هو:[2]

$$Y = \frac{1}{1-b}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o + G\Delta) \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و لمعرفة مقدار التغير الحاصل في الدخل بسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار $G\Delta$ نقوم بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد:

$$y_2 - y_1 = \frac{1}{1-b} G\Delta$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} G\Delta$$

إذن $\frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta G}$ وهو مضاعف الإنفاق العام

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنباط بالأهداف، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015/2014، ص 137.

[2] محمد العربي ساكر،محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع،2006، ص33.

ومعناه إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يغير الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b}$ وحدة.

و عندما تكون الضرائب مرتبطة بالدخل أي $T= T_0+ty$ فإن مضاعف الإنفاق في هذه الحالة هو: $\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta y}{\Delta G}$

حيث t: معدل الضريبة

y: الدخل

يمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة النفقات العامة التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، وهذا الادخار يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعف الإنفاق[1].

✓ **محددات مضاعف الإنفاق العام**:

تتأثر قيمة مضاعف الإنفاق العام بعدة العوامل منها:[2]

- **معدل الفائدة:** يرتفع مضاعف السياسة المالية بشكل كبير عندما تكون معدلات الفائدة الاسمية ثابتة ومنخفضة قريبة من الصفر، حيث أن عدم وجود استجابة من قبل سعر الفائدة للارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع استجابة حجم الناتج في النشاط الاقتصادي، في حين أن قيمة المضاعف تنخفض في ظل الاقتصاد الذي يتبع في تسيير سياسة نقدية.

- **نوع نظام سعر الصرف المتبع:** يؤثر نظام سعر الصرف المتبع على قيمة المضاعف، فإذ ارتفعت قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت،فهذا دليل على وجود ضغوط على سعر الصرف للإرتفاع نتيجة التوسع في الطلب الكلي عن طريق الإنفاق العام، وتنخفض قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن.

[1] احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي-بين تحفيز الطلب أو تطور العرض- دراسة حالة الجزائر 2001-2014،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2014-2015، ص95-98.

- **الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال**: تتأثر قيمة المضاعف على المدى الطويل بشكل كبير بدرجة الإحلال أو التكامل بين عنصر العمل وعنصر رأس المال وذلك فيما يتعلق خاصة بأثر الإنفاق العام الإستثماري، إذ أنه إذا لم يكن هناك إحلال بين عنصري الإنتاج العمل و رأس المال أي أنهما عنصري انتاج متكاملان، فإن زيادة الاستثمارات العامة التي تؤدي إلى تراكم مخزون رأس المال على المدى الطويل يقابله زيادة في حجم العمالة وبالتالي ارتفاع قيمة المضاعف، أما إذا كان هناك إحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال باتجاه هذا الأخير بمعنى أنهما بديلان أي انخفاض أثر المضاعف على المدى الطويل.

- **أثر الإحلال وأثر الثروة:** يقصد بأثر الثروة أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى إحساس الأعوان الاقتصاديين بتراجع الثروة نتيجة توقع ارتفاع الضرائب مستقبلا، مما يعني تراجع الاستهلاك الخاص الذي يدفع بذلك إلى ارتفاع القيمة الحدية له ومن ثم توجه الأعوان الاقتصاديين لإحلال العمل مكان الراحة، في حين أن أثر الإحلال يقصد به درجة الإحلال بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام من جهة، والإحلال بين الاستهلاك العام و الراحة من جهة أخرى.
فإذا كان هنالك تكامل بين الاستهلاك العام و الراحة، فإن ارتفاع الإنفاق العام سوف يرفع من قيمة الراحة وبالتالي يحد من رغبة الأعوان الاقتصاديين في عرض العمل، وهذه القناة تعتبر جزءا من أثر الإحلال وتحد من قيمة المضاعف، لكن الواقع يشير أنه إذا كانت درجة الاستبدال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص كبيرة وكان هنالك تكامل تام بين الاستهلاك العام و الراحة، فإن قيمة المضاعف تبدو كقيمة سالبة، وهذا نتيجة ارتفاع أثر إحلال العمل بالراحة الذي يخفض من عرض العمل مقارنة بأثر الثروة الذي يولد تزايدا في عرض العمل.

- **حجم الدين العام:** يؤثر حجم الدين العام بشكل كبير على قيمة المضاعف ومن ثم على مدى فعالية سياسة دعم الطلب الكلي على شكل التوسع في الإنفاق العام، حيث تبرز علاقة سلبية ما بين حجم الدين العام والإنفاق الخاص، إذ أن تواجد الدين العام في مستويات منخفضة يساهم في تفاؤل أعوان القطاع الخاص بما ينعكس إيجابا على الطلب الخاص ومن ثم على قيمة مضاعف الإنفاق العام، أما ارتفاع حجم الدين العام فهو يبعث على ارتفاع حجم الضرائب مستقبلا للحد من اللجوء إلى التمويل بالدين، وهو ما يدفع أعوان القطاع الخاص إلى الحد من الطلب الخاص مما يتسبب في انخفاض قيمة مضاعف الإنفاق العام.

- **التباطؤ الداخلي والخارجي:** إن فترات التباطؤ الطويلة تؤثر سلبا على قيمة المضاعف في المدى القصير حيث أن التباطؤ الداخلي ينعكس في الوقت اللازم من جهة لإدراك أن السياسة المالية يتوجب أن يمسها تغيير، ومن جهة أخرى لإقرار الترتيبات اللازمة لذلك، حيث تتأثر فترات التباطؤ الداخلي بالعملية السياسية ومدى فعالية عملية إدارة الميزانية، أما التباطؤ الخارجي فيعرف على أنه الوقت اللازم لتأثير الترتيبات التي تم إقرارها في إطار السياسة المالية على الطلب الكلي في النشاط الاقتصادي وتؤثر فترات التباطؤ بالأساس من خلال أنها لا تسمح بسرعة ردة الفعل اتجاه التراجع الاقتصادي، وأن ما يمكن أن يستفاد منه في ما يخص تخفيض فترة التباطؤ الداخلي من خلال تسريع إجراءات إقرار الترتيبات المالية الجديدة يمكن أن تزول فائدته إذا ما كانت فترة التباطؤ الخارجي طويلة.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

برز دور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق العام كعامل رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن هذا لم يمنع من ظهور دراسات تؤكد عدم وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على أن سياسة الضرائب قد تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام.

المطلب الأول: إنتاجية الإنفاق العام

إن دراسة إنتاجية تقسيمات النفقات العامة يتطلب تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:[1]

- ✓ **الإنفاق الإستثماري:** يتمثل هذا الإنفاق بالاستثمارات في البنى التحتية، حيث تعرف البنى التحتية العامة أنها التي تتميز بالخصائص التالية :
- **الثبات:** و هي أهم خاصية يستند إليها في تقدير الدور الإنتاجي لرأس المال العام مقارنة برأس المال الخاص، الذي يتميز بعدم الثبات و الحركية أينما كان هناك ربح، بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف لتحقيق المصلحة العامة.
- **عدم القابلية للتجزئة:** وهذا يعني أن تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال العمومية مرتفعة جدا، وهذا ما يطرح مشكلة عدم استغلالها بشكل كامل، و هذا ما يفسر لجوء عدد من البلدان إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنشائها.
- **عدم القابلية للإحلال:** و ذلك يعني ارتفاع تكاليف تمويل أو إحلال هذه البنى التحتية إلى استعمالات اخرى.

ومن جهة يعرف رأس المال في شكل بنى تحتية بأنه: رأس المال المكثف في شكل احتكارات طبيعية كالطرق و السكك الحديدية، و خطوط نقل المياه و الغاز، و نظم الإتصالات، و تتولى الدولة ملكية هذه الاحتكارات الطبيعية لهذا يعتمد عند القيام بدراسة أو بحث الاستناد إلى حجم التغيير في مخزون رأس المال العام المتمثل في البنى التحتية التي تنشأ كل سنة.

و تتقسم البنى التحتية من حيث طبيعتها إلى :

- **بنى تحتية إقتصادية:** وتتمثل في البنى التحتية التي تعتبر دعما للعملية الإنتاجية و الاستهلاك النهائي.
- **بنى تحتية إجتماعية:** تتمثل في البنى التحتية التي تقدم خدمات التعليم و الصحة لأفراد المجتمع.

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص170.

- **بنى تحتية مؤسساتية:** وتضم البنى التحتية التي تشكل النظام القانوني و الإداري لمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

ويشير " أشاور" (1989) إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي سنوات السبعينات من القرن 20 هو انخفاض الاستثمارات في البنى التحتية، وذلك ما أكده من بعده " منديل" (1990)، و ذلك بعد دراسة شملت الو م أ على مدار 36 سنة من 1949إلى 1985، حيث أشار إلى أن مرونة الناتج المحلي إلى رأس المال العام تتراوح ما بين 0.39 و 0.56 حيث أن الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعا، إذ تبلغ مرونة الناتج المحلي إلى الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية 0,16، و أنه خلال الفترة من 1950إلى 1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 2,2% ساهمت البنى التحتية الاقتصادية فيه بمعدل 0,5%، وهذا ما يبين حسبه أهمية الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية، لأنه علاوة على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، فإنه يساهم في تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع و الخدمات الوسيطة و انتقال عوامل الإنتاج بشكل يساهم في ارتفاع مرونة العرض و من ثم تحقق أثر زيادة الاستثمار العام.

- ✓ **الإنفاق الاستهلاكي:** يشير " بارو"* (1990) إلى أن الاستثمار العام وحده هو من يؤثر على الناتج المحلي و ذلك بحكم أثاره الخارجية الإيجابية التي تساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص، و أن الاستهلاك العام ليس له أي تأثير إيجابي بل إنه يعتبر تبذيرا للموارد الاقتصادية، ونفس الشيء أشار إليه أيضا " أشاور" (1989)في دراسة حول الو.م.أ من 1949 إلى سنة 1985 من ناحية أثر الاستثمارات العامة.

لكن في واقع الأمر فإن الاستهلاك العام يساهم في رفع الإنتاجية و ذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار و مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، حيث أنه إذا كان هناك إمكانية إحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص فذلك يمثل الحالة التي أشار إليها " بارو"، إذ يعتبر آنذاك الاستهلاك العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية و لا يكون له أي أثر على الإنتاجية في الاقتصاد، و من ثم فان إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص.

- ✓ **العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.**

توجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي و اختلفت نتائجها فهناك من توصل إلى وجود علاقة موجبة وأخري سالبة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

* روبرت بارو: إقتصادي أميريكي وأحد أبرز مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الجديدة في علم الاقتصاد الكلي، قام بمجموعة من الدراسات و أبحاث قياسية تخص محددات النمو الاقتصادي.

- **العلاقة الايجابية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:**[1] أكد" Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي كما عرّف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام و الخاص، كما استنتج Aschaur سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة Alexiou" "التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) و بينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي .

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح" Chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15 %من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم(5) العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

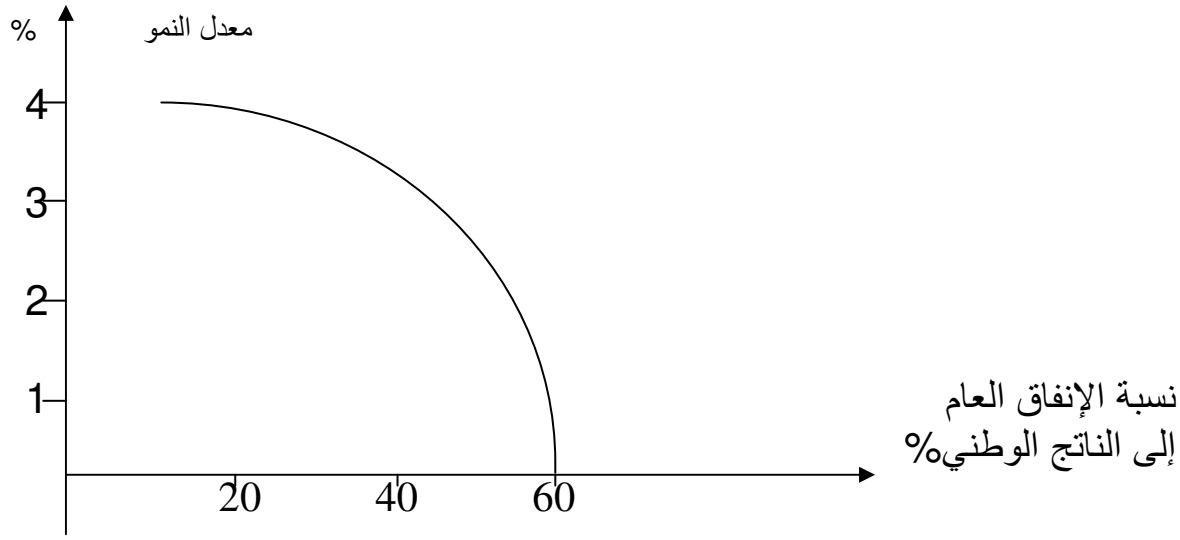

المصدر: محمد زكاري، مرجع سبق ذكره،ص 79.

إذ يبينّ الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف و يدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15% يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات و النمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15 %من الناتج .

[1] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص79.

- **العلاقة السلبية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي:**

قام" Knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي" Henrikson" سنة 1999 و "Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995) كما أشار" Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960 -1985) و ترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى:[1]

- **أثر الإزاحة:** يترتب عن التوسع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي .
- **مشكل التمويل:** إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة و بالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار و منه انخفاض الاستثمار و تراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم.
- **عدم الكفاءة:** يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص و رغبة منه في المنافسة و التوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر و بتكاليف أقل و عليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.
- **غياب الإبداع و الابتكار:** يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجه أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع و الابتكار و مرد ذلك هو غياب المنافسة و الرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري و الركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

[1] زكاري محمد مرجع سبق ذكره، ،ص80،81.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية.

تظهر سياسة الإنفاق العام في التحليل الكينزي على أنها السياسة الأكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي و من ثم في رفع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الضريبية وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع مضاعف الإنفاق العام عن مضاعف السياسة الضريبية، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام توجه مباشرة إلى الاستهلاك بالكامل، في حين أن خفض الضرائب الذي ينتج عنه زيادة في الدخل لا يوجه بالكامل إلى الاستهلاك و إنما يقتطع جزء منه كادخار مشكلا توجه جزء من الدخل خارج دائرة الطلب الكلي و هذا ما يضعف من أثر خفض الضرائب على النمو الاقتصادي.

و كما ذكرنا في السابق فإن الإنفاق العام من حيث الاستثمار العام يعتبر ذو آثار خارجية إيجابية على نشاط القطاع الخاص، كما أن الاستهلاك العام قد يدفع بالأفراد إلى توجيه كامل دخولهم إلى ادخار و من ثم رفع الاستثمار و بالتالي دعم العملية الإنتاجية، لكن بمقابل هذه الفوائد هناك تكاليف أخرى تؤدي إلى الحد من فعالية سياسة الإنفاق العام وتؤدي في كثير من الحالات إلى تجاوزه للفوائد وهذا ما يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة الجدوى، و أكثر تلك التكاليف المؤثرة سلبا على النشاط الاقتصادي هو إزاحة القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد.

ومن هذا المنطلق قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام، لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء الجسور والإنفاق، أو كما يشير كينز إلى هدم الجسور وإعادة بناءها إذ لم يكن هناك مشروع ضروري يكون الاقتصاد بحاجة اليه يتم الإنفاق عنه، إذ أن الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع تجسد كبنى تحتية لتطوير النشاط الاقتصادي، أما غير ذلك فيؤدي إلى هدر الموارد و نقلها من قطاع خاص كفئ إلى قطاع عام غير كفئ ،ومن هذا المنطلق فإن سياسة خفض الضرائب في هذه الحالة تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة رفع الإنفاق العام وذلك لأن خفض الضرائب يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات مما يجعل قراراتهم صائبة وتكون هناك كفاءة في إدارة تلك الموارد بشكل أفضل من الحكومة و سلطاتها التشريعية التي تتولى تشريع و إقرار الزيادة في الإنفاق العام، والتي لا يكون في الغالب من ورائها إلا التبذير وهدر الموارد الاقتصادية.[1]

وبالتالي ومما سبق فإنه لا يمكن الإقرار بصفة مطلقة بأن سياسة الإنفاق العام بحكم أن مضاعف الإنفاق العام نظريا يفوق 1 هي الأكثر فاعلية من السياسة الضريبية ،بل أن ذلك يكون وفق حدود يرسمها ما ينتج عن هذه السياسة من فوائد و تكاليف على الاقتصاد المحلي.

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص177.

خاتمة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن النمو هو عبارة عن حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، يرجع هذا بالأساس إلى تصورات التحليل الكينزي الذي يقر بأهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية إنطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض"، ويتجلى أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، حيث تلعب التوقعات بشأن الظروف المالية و الاقتصادية المستقبلية دورا في سلوك الأفراد الاستهلاكي وحتى في سلوك المؤسسات الإنتاجي، ومن ثم فإن هذه التوقعات تؤثر على فعالية النفاق العام في التأثير على الطلب الكلي.

كما توصلنا إلى أن سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو مقارنة مع السياسة الضريبية.

الفصل الثالث:

أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر2001-2019

مقدمة الفصل:

عرفت الجزائر في بداية الألفية الثالثة ارتفاع في أسعار المحروقات وتحول السياسة المتبعة إلى توسيع في الإنفاق العام عن طريق مجموعة من البرامج و المخططات التنموية من اجل التخلص من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية وأثارها المختلفة، التي أدت إلى تدهور مستوى النشاط وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة و التضخم.

ومع بداية تحسن الوضعية المالية وتزايد معدلات المؤشرات الاقتصادي، تم إقرار برامج للإنفاق تقوم على عدة محاور، وعبر فترات زمنية محددة من أجل النهوض بالاقتصاد و رفع معدلات النمو، و تحسين الأوضاع المعيشية ، لذا سنتطرق إلى هذه البرامج من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري 1995-2000.

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019

المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي 2001-2019

المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري1995-2000

عرفت الاقتصاد الجزائري تدهور وركود في سنوات التسعينيات بسبب انخفاض أسعار البترول الذي أثر بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية بسبب اعتماد الدولة الجزائرية على إيرادات الجباية البترولية لتسير شؤونها و القيام بوظائفها المختلفة، فقد وجدت الجزائر نفسها في أزمة اقتصادية خانقة أجبرتها على طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي، حيث جاءت هذه المساعدات في شكل اتفاقات لإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية مقابل الحصول على قروض ومساعدات للخروج من الأزمة، ورفع مستوى المؤشرات الاقتصادية، و تخفيض معدلات التضخم و البطالة.

المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.

عانى الاقتصاد الجزائري من وضعية صعبة بالخصوص على مستوى مؤشرات توازنه داخليا نظرا للآثار السلبية المترتبة عن برامج صندوق النقد الدولي من جهة، والأزمة الأمنية التي عانت منها الجزائر طوال فترة التسعينات من جهة أخرى.

- ✓ **النمو الاقتصادي**

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي الذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالأساس.

وقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2000) كما يوضحه الشكل(6).3,2% وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد الجزائري، إذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الشكل رقم(6) انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1,1% ، ثم شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 1998 وصل إلى 5,1% ثم عاودت الانخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3,2% و2,2% على التوالي.

الشكل رقم (6) معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 1995-2000.

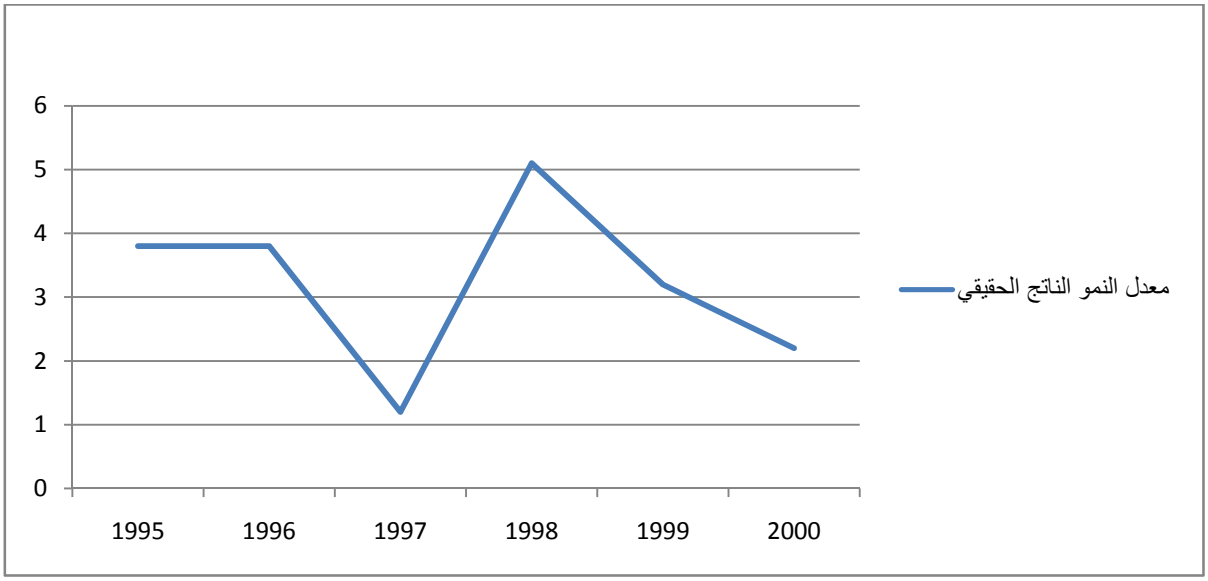

Source:siham gourida, Evaluation des effets des programmes d'investissemente public 2001-2004 et leurs relombées sur l'emploi, l'investissemente et la caroissance économique, le 11 &12 mars 2013,P4.

ونجد أن من أهم أسباب هذا التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار الخاص بشكل رئيسي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (7) الاستثمار الخاص و العام في الجزائر 1995-2000

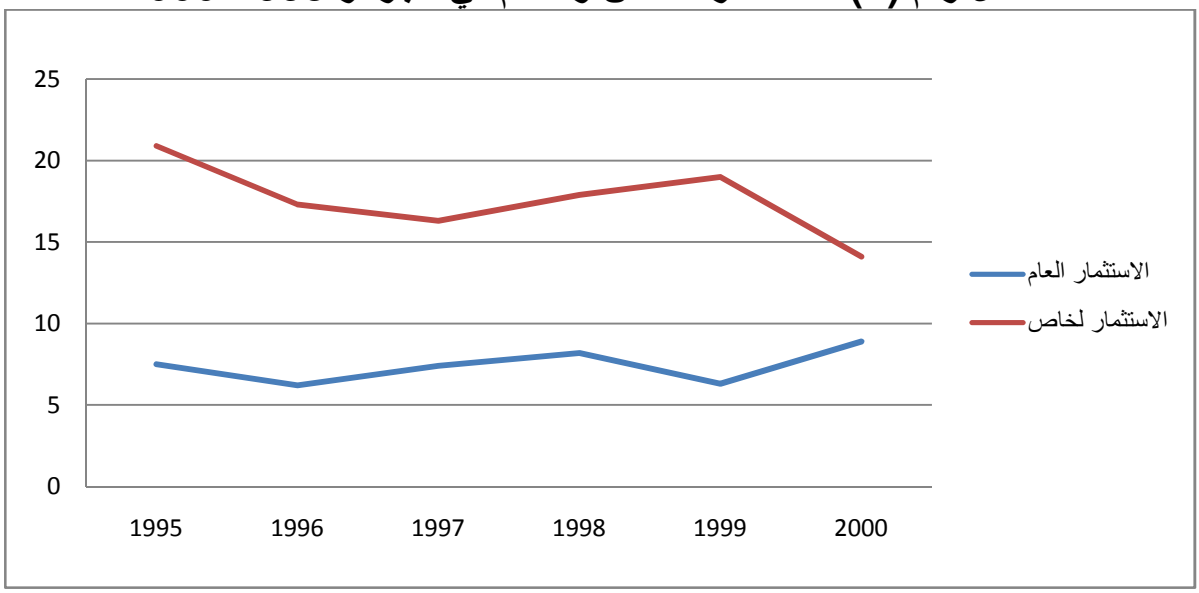

Source:siham gourida,OP-cit ,P4.

وتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة يبرز في ارتفاع قيمة معامل رأس المال الحدي*إلى ما يقارب 9.5 %، والمعلوم أنه كلما كان معامل رأس المال الحدي مرتفعا كلما دل ذلك على قلة كفاءة رأس المال.

ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة (1995-2000)، برز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 5.2% في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي2.2%مما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الجدول رقم(1):تطور معدلات النمو خارج المحروقات وفي المحروقات 1995-2000

الوحدة: %

القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	4,4	6,3	6,0	4,0	6,1	4,9
قطاع خارج المحروقات	3,5	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source: world bank, report n°.36270-dz,vol 1, 2007,p24.

الشكل رقم (8) تطور معدلات النمو خارج المحروقات وفي المحروقات 1995-2000.

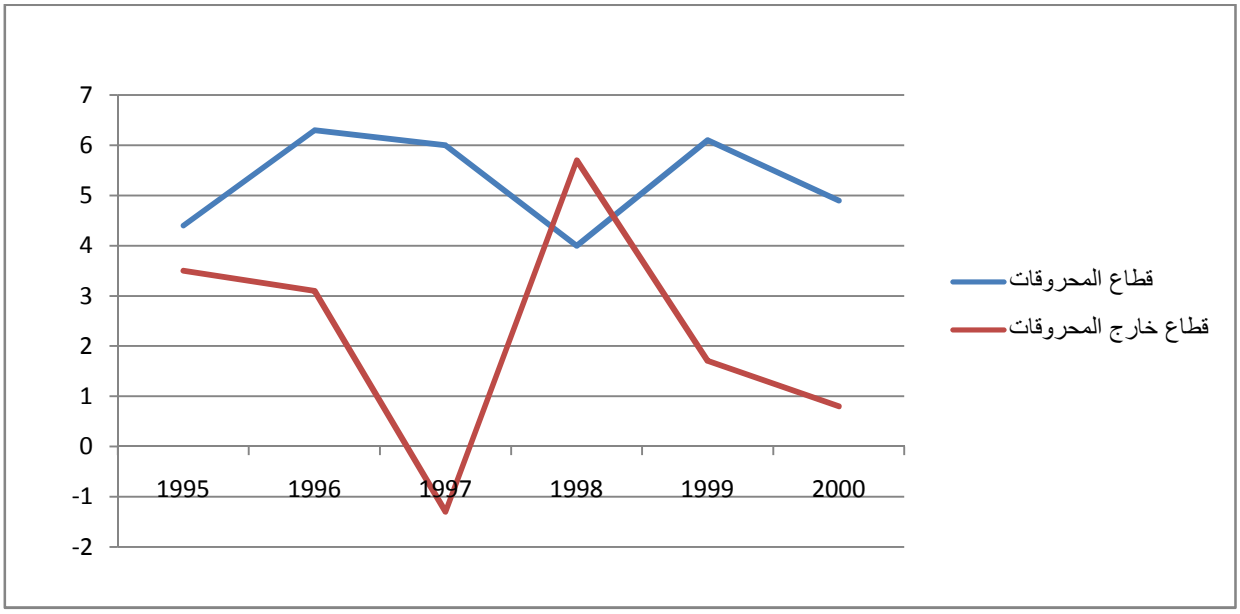

المصدر: من اعداد الطلبة بإعتماد على الجدول السابق.

*معامل رأس المال الحدي يعني ما يستلزم من رأس المال لإنتاج وحدة وحدة إضافية من منتوج ما.

ويرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال تلك الفترة بالأساس إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر آنذاك على الحد من عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بخفض الإنفاق العام حسب ما أملته التعاليم الحتمية لصندوق النقد الدولي، مما نتج عنه التأثير سلبا على حجم الطلب الكلي ومن ثم تراجع حركية القطاع الخاص وما تبعها من انخفاض في إنتاجية عنصر العمل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9) إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000

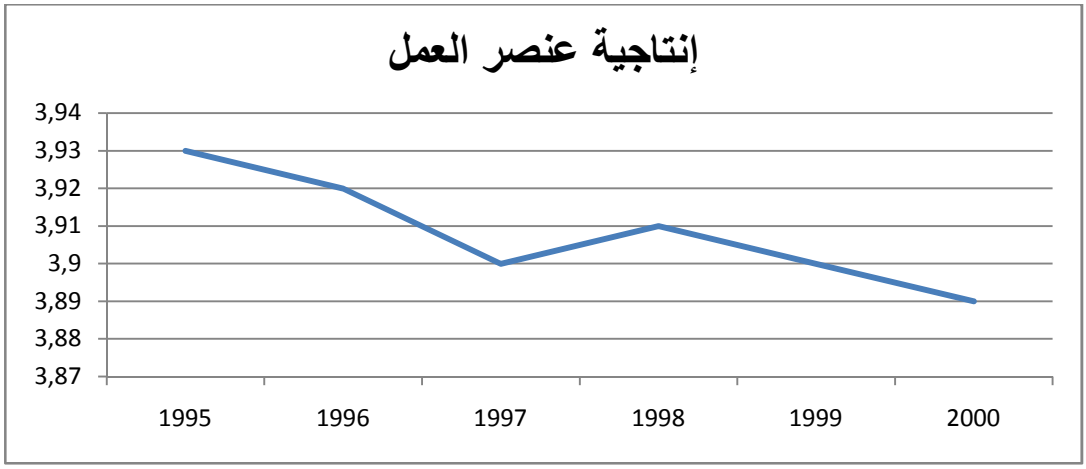

Source: IMF, alegria, selected issues, report n°61, February,2007, p21.

وقد ساعد انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الجزائر على ارتفاع مرونة العمالة للنمو الاقتصادي، حيث ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 1995- 2000 بشكل خاص في القطاع العام وقطاع الخدمات أين اقتربت فيهما إنتاجية عنصر العمل إلى الصفر.

وينعكس الأداء المتذبذب والضعيف للنمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1995-2000) من خلال معدلات النمو القطاعية كما يوضحه الشكل (10) حيث سجل قطاع الزراعة معدلات نمو متذبذبة بحيث قدر أعلى معدل بـ 23,8% سنة 1996، ثم سجل سنة 1997 تراجع كبير قدر ب 13,5-%، في حين سجل قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية معدلات متوسطة للأول وضعيفة بالنسبة للثاني نتيجة تجميد الإنفاق العام بفعل قرارات صندوق النقد الدولي، إذ سجل قطاع الخدمات أكبر معدل نمو قدر بـ7,9%سنة1998، مقابل تسجل أعلى معدل نمو بـ 5,1% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاع الصناعة فكان الأسوء أداء خلال

الفترة المعنية حيث سجل معدلات نمو سالبة خلال السنوات 1997،1996،1995، 2000، بسبب العجز المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(2):معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات 1995-2000

%

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15	23,9	-13,5	11.4	2,7	-5,0
بناء وأشغال عمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6	-1,3
الخدمات	6,8	6,0	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: world bank, report n°.36270-dz,vol 1, 2007,p24.

الشكل رقم (10) معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000

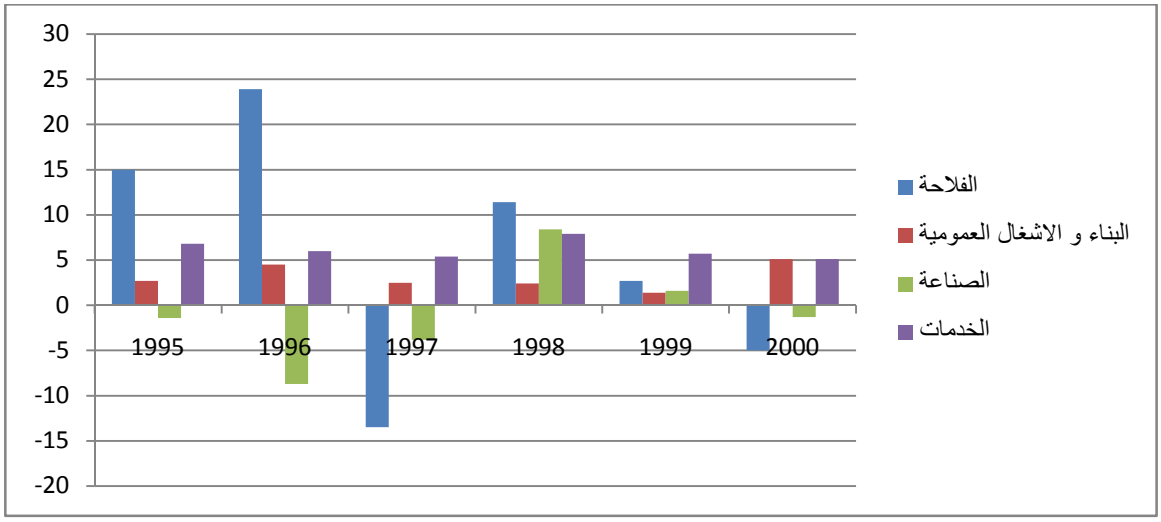

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الجدول السابق.

✓ **البطالة**

سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير ومستقرة في آن واحد خلال الفترة 1995–2000 وذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي أوصلت الجزائر إلى ضرورة الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، ونجد أن أضعف نسب تشغيل للعمالة هي في قطاع الصناعة الذي كان المتضرر الأكبر خلال تلك الفترة نتيجة تراكم الديون عليه وإفلاسه، مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والوحدات الفرعية العمومية بشكل زاد من معدلات البطالة.

الجدول(3): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000

الوحدة: %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28,1	28,0	28,0	28,0	29,2	29,5

Source: Rafik boukia-hassane, Fatiha talahite, labour market and economic growth in algeria, Eight Mediterranean social and political research meeting, florence- montecatini terme,21-25 march 2007, p10.

ونتيجة لانخفاض إنتاجية عنصر العمل فإن مرونة العمالة في قطاع خارج المحروقات ارتفعت بشكل كبير، بحيث أن ارتفاع حجم الناتج في قطاع غير المحروقات بمقدار 1% أدى إلى ازدياد حجم العمالة في كل القطاعات بـ 0,9% (باستثناء العمالة في القطاع المنزلي)، ويظهر نمو العمالة حسب القطاعات خلال الفترة المعنية كما يلي:

الشكل (11) نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000

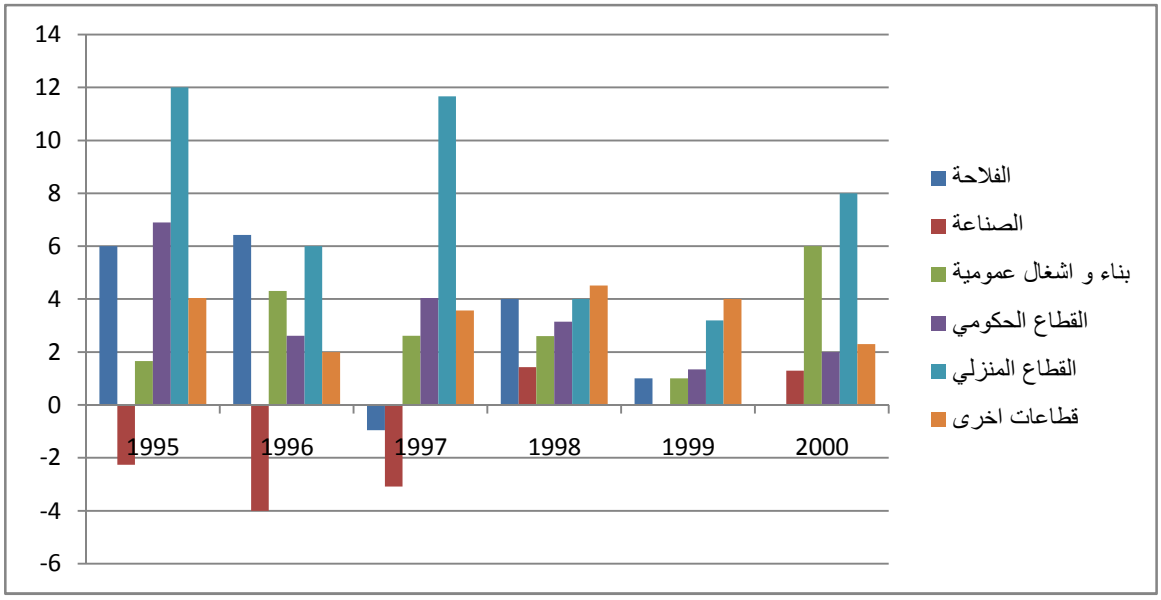

SOURCE: IMF Country Report No. 07/61,February 2007,P19.

ويبين الشكل السابق أن حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 تركز بشكل كبير في القطاع المنزلي و بنسبة أقل في قطاع الفلاحة، في حين أن نمو العمالة في قطاع الصناعة سجل معدلات سالبة طوال الفترة 1995-1997 بسبب حالة الإفلاس التي مست القطاع الذي كان يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر، حيث أن عجز الدولة آنذاك عن إنقاذ مؤسساتها دفعها إلى غلق العديد منها وتسريح العاملين فيها.

✓ **التخضم**

شهد معدل التضخم خلال الفترة (1995-2000) انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدر بـ 29,8% سنة 1995 انخفض مع تتابع السنوات ليصل إلى0,3% سنة 2000 وذلك يعتبر نتاج السياسة المالية والنقدية المشددة التي أملتها تعاليم صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

الجدول(4): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000

الوحدة: %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3

المصدر:احمد ظيف:مرجع سبق ذكره، ص176.

الشكل رقم (12): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000

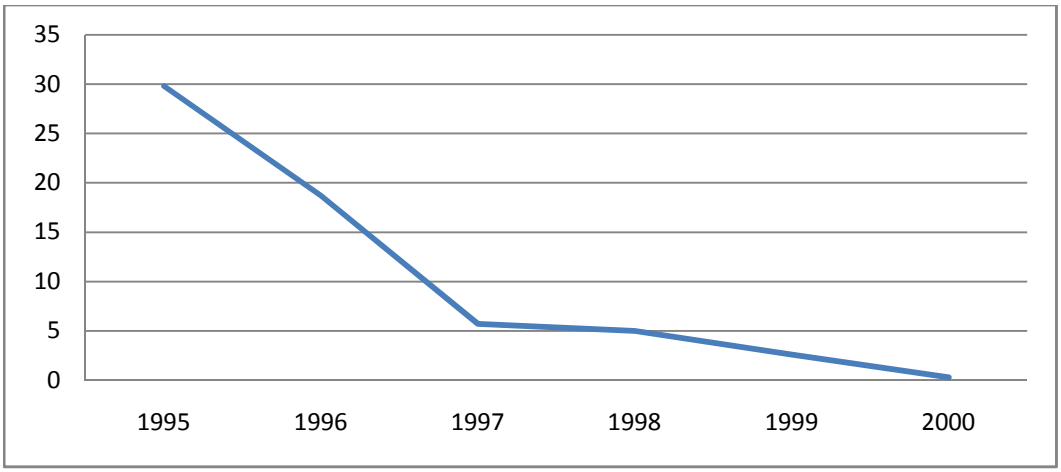

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

✓ **توازن الميزانية العامة.**

شهدت الميزانية العامة على طول الفترة (1995-2000) متوسط فائض قدر بـ 1,5% من الناتج المحلي بالغا أعلى مستوى له سنة 2000 وذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 30,9% مقارنة بسنة 1999، بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 59,2% مقارنة بسعره سنة 1999 وهو ما يعكس إلى حد كبير التقارب المسجل بين الإيرادات والنفقات إبان تلك الفترة، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حوالي31,8% من الناتج المحلي مقابل متوسط للنفقات العامة حوالي 30,2%، وذلك يعتبر نتاجا لما جاء به برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف من خلال مضمونه إلى إعادة التوازن للميزانية العامة بالحد من النفقات العامة بحكم أن عجز الميزانية كان سائدا طوال الفترة 1990 – 1994.

الجدول رقم (5): الإيرادات و النفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 2000-1995

الوحدة %من الناتج المحلي

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات	30,0	32,1	33,4	27,4	29,4	38,5
النفقات	31,4	29,2	31,0	31,2	29,9	28,8
رصيد الميزانية	-1,4	2,9	2,4	-3,8	-0,5	9,7
سعر النفط الجزائري	17,6	21,7	19,5	12,9	17,9	28,5

Sourece: world bank, report n°.36270-dz,vol 1, 2007,p3.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.

يعتبر تحسين مؤشرات التوازن الخارجي الهدف الرئيسي لبرنامج صندوق النقد الدولي وبالأخص لبرنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على طول الفترة 1995-2000، وذلك نتيجة ما تعرضت له الجزائر من حالة إيقاف للمدفوعات بعد أزمة انخفاض أسعار النفط.

- ✓ **ميزان المدفوعات**

شهد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1996-2000) تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي98% من صادرات الجزائر.

وقد سجل رصيد ميزان المدفوعات في الغالب عجزا خلال سنوات 1996، 1998 و1999 قدر بـ 2- مليار دولار،1.17- مليار دولار و2.3- مليار دولار على التوالي، وهي السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري مستويات فائض منخفضة مما أدى إلى تغلب عجز رصيد حساب رأس المال على فائض رصيد الميزانية التجاري، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب ومرتفع وصل إلى 7.8 مليار دولار راجع بالأساس إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري في السنة نفسها إلى 12.3 مليار دولار.

الجدول رقم(6): الميزان التجاري و ميزان المدفوعات (1996-2000)

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13,25	13,82	10,14	12,32	21,68
واردات	9,09	8,13	8,63	8,96	9,34
راصيد الميزان التجاري	+4,16	+5,69	+1,51	+3,36	+12,68
رصيد ميزان المدفوعات	-2,09	1,16	-1,74	-2,38	+7,58

Source: IMF, Algeria, statistical appendix, report n°01/163, September 2001, p34.

✓ **سعر الصرف**

عرف سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا أدي إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1995-2000) بما يقارب 58,6 %، وذلك راجع إلى السياسة التي انتهاجها البنك المركزي في إيطار تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية و زيادة ميزتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات، وذلك بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1995-1998.

الجدول رقم(7): تطور سعر الصرف 1995-2000 1 دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47,7	54,7	57,7	58,7	66,6	75,3

Sourece: world bank, report n°.36270-dz,vol 1, 2007.

الشكل رقم (13): تطور سعر الصرف 1995-2000

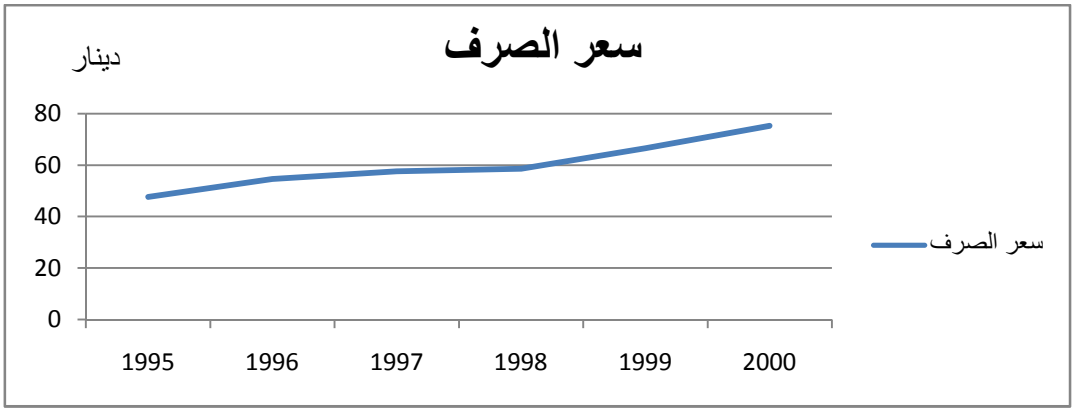

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(7)

✓ **احتياطي الصرف والدين الخارجي:**

سجل احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1996- 2000) في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار أي ما كان يعادل حوالي 7 أشهر واردات، وقد كان نسق تطوره تماشيا وتطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات، وقد أثر ذلك على تطور حجم الدين الخارجي خلال نفس الفترة والذي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.5 مليار دولار، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة (1995-2000) بلغ في المتوسط 4.5 مليار دولار بسبب إعادة جدولة الديون مع دائني نادي لندن ونادي باريس.

الجدول رقم (8): احتياطي الصرف و الدين الخارجي(1995-2000)

الوحدة: مليار دولار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف 7أشهر واردات *	–	4,2 (4,5)	8,0 (9,4)	6,8 (7,6)	4,4 (4,6)	11,9 (12,2)
ديون متوسطة وطويلة الأجل	31,3	33,2	31,0	30,2	28,2	25,1
ديون قصيرة	0,2	0,4	0,1	0,2	0,1	0,1
إجمالي الدين الخارجي	31,5	33,6	31,1	30,4	28,3	25,2
نسبة الدين الخارجي إلى PIB	76,1	73,5	66,4	64,8	58,9	47,2
نسبة الدين الداخلي	4,2	4,5	4,4	5,0	5,1	4,5

source: banque d'algéria Evolution de la dette Exterieure de la l'algerie 1994-2004, (www.bankofalgeria.dz/docs2.htm).

*IMF, Algeria, statistical appendix, report n°01/163, September 2001, p33

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019

وضعت الجزائر برامج تنموية تعمل على التدارك المتأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وتهدف إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة على إعطاء نتائج محققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وأخيرا برنامج توطيد النمو، وسيتم استعراض هذه البرامج فيما يلي :

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار[1]، وهو يعتبر برنامج ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل أقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

✓ أهداف مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

نجد هذه سياسة لها أصل في النظرية الإقتصادية من خلال الطرح الكنزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتشغيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الإستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في طلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، وتتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة مضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للمكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10-2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، ص147.

- فك العزلة عن المناطق النائية .
- توسيع شبكات الإيصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

✓ **مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:** يمكن توضيح مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9) محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	216,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر:لوصيف أمين، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015، ص57.

الشكل رقم(14): توزيع المبالغ المالية المخصصة لدعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات.

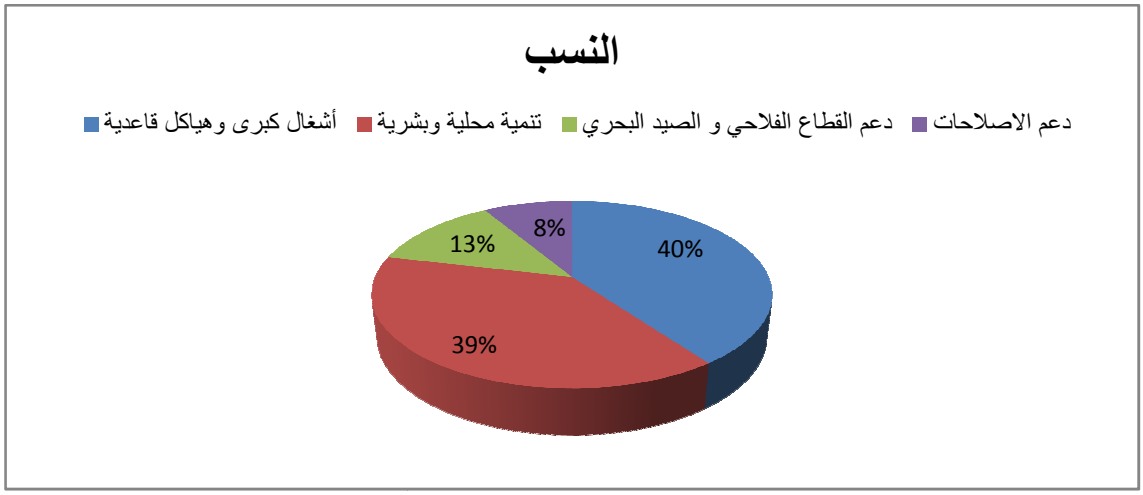

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بنسبة40,1% وهذا راجع لرغبة

الدولة في تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع بسبب الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، ثم يليها قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8% وهذا لتحسين الإطار المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بإنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية المحلية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية، ثم يليهما قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4% وهذا لرغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية مع المحافظة على العمالة في هذا القطاع للحد من ظاهرة النزوح الريفي.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

هو الذي قدرت له الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدرت بـ(9.680مليار دينار) حوالي(130مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

- ✓ **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو**: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :[2]

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة :** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع ودعم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة ومن جهة اخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .
- **تحسين مستوى المعيشى للأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي،الامني أو التعليمي.

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكرة، ص147.

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، تقيم أثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاستها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1 ،12/11 مارس 2013، ص6.

- **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** فالموارد البشرية والبنى التحتية لها دورا هاما في تطوير النشاط الاقتصادي إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي إذ أن تطويرها المتواصل يساعد لحد ما لحل مشكلة الإقتصادية في شقها ندرة الموارد الطبيعية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر ، حيث أنه سيتجه لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين مستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

✓ مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي قيمته 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين،احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والتحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة المقدرة 1140 مليار دج[1] وذلك كما يوضحه جدول التالي :

[1] بوعكاز إيمان،أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي،أطروحة دكتورة، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة،2015، ص221.

الجدول رقم(10):البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له2005-2009

الوحدة: مليار دج

البرنامج السنوات	مخصص دعم الإنعكاس الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	--	--	--	--	1071	--
2005	--	1273	--	--	277	1500	862
2006	--	3341	250	277	304	4172	1979
2007	--	260	182	391	244	1077	2238
2008	--	260	--	--	205	465	2299
2009	--	260	--	--	160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

المصدر: بوعكاز إيمان،أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي،أطروحة دكتورة، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة،2015، ص221.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة إستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة حتى يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية، كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين الظروف المعيشية للسكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا و الإتصال	50	1,1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: بوعكاز إيمان، مرجع سبق ذكره، ص222.

الشكل رقم(15): توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على القطاعات.

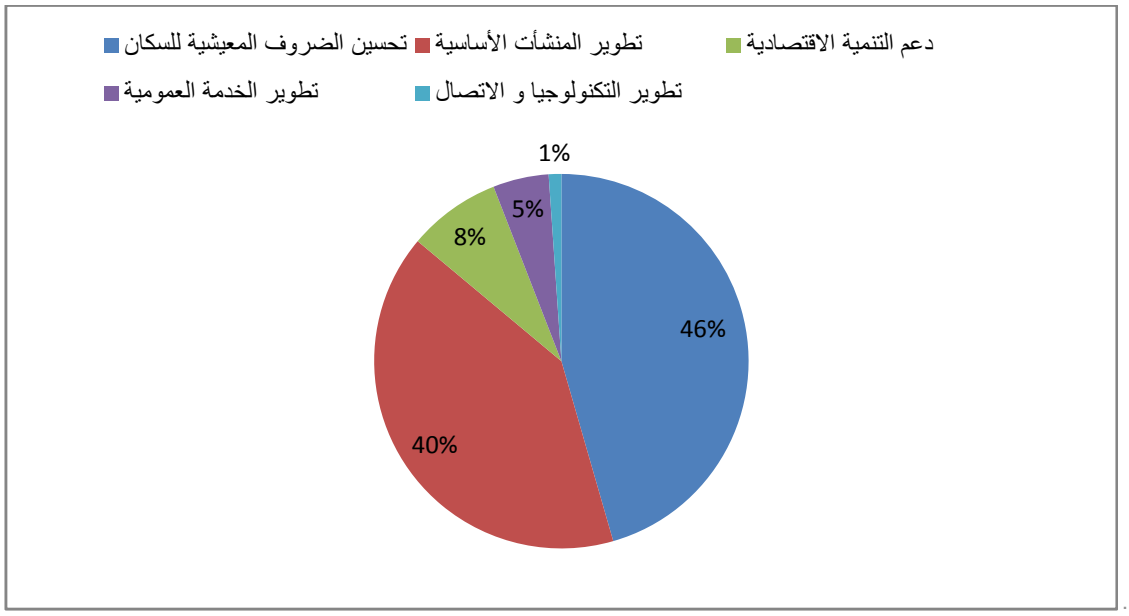

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن قطاع تحسين ظروف معيشة السكان نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث استفادة من برنامج خاص يصل إلى 1908,5 مليار دينار جزائري ما يمثل بنسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي، لتطوير أداء عنصر العمل ومن ثم تنشيط حركية النشاط الاقتصادي، وذلك بتوفير 1010000 سكن، 231000 مقدا بيداغوجي و 26 مطعما جامعيا، ثم يليه قطاع تطوير المنشآت الأساسية الذي إستفاد من غلاف مالي قدر بـ 1703,1 مليار دينار جزائري أي بنسبة 40,5% من إجمالي البرنامج التكميلي، لدوره الهام في دعم الإستثمارات، وذلك بإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، وإنجاز 8 سدود، وإعادة إنجاز 31 محطة لتصفية المياه الصالحة للشرب، أما قطاع التنمية الاقتصادية وقطاع تطوير الخدمة العمومية فقد استفادت من 337,2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج التكميلي، ويعتبر قطاع التكنولوجيا والاتصال القطاع الأقل استفادة حيث لم ينل إلا 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 1,1% من إجمالي البرنامج التكميلي.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو أو برنامج التنمية 2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت و أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت وتوصلت حركية هذا البرنامج فترة 2004-2009 الذي يدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال سنوات الخمس الماضية ما يقارب 8075 مليار دينار جزائري من بينه بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010 – 2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل 286 مليار دولار)،[1] وهو ما يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

✓ **أهداف البرنامج توطيد النمو 2010- 2014:** ويهدف البرنامج الخماسي الثاني إلى توطيد النمو إلى تحقيق مايلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين و التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية .
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار لنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمى والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتها.

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص147.

✓ **مضمون البرنامج الخماسي الثاني 2010- 2014 .**

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في مايلي:

الجدول رقم(12): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010- 2014

الوحدة: مليار دج

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين معيشة السكان:	9903	
▪ السكن.	3700	
▪ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
▪ الصحة.	619	
▪ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	%45,42
▪ باقي القطاعات(قطاع شباب والرياضة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية، تطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية).	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	
▪ قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	%38,52
▪ قطاع المياه.	2000	
▪ قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	3500	
▪ الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	%16,05
▪ دعم الصناعي العمومي.	2000	
▪ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	500	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزارة الصادرة بتاريخ 24ماي 2010 و المتضمن برامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي2001-2014.

يبين الجدول رقم(04)القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع برنامج تحسين ظروف المعيشية للسكان: استفادة من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج .
- قطاع برنامج تطوير الهياكل القاعدية: يقدر بالمبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري بنسبة 38,52%من إجمالي البرنامج.

- قطاع برنامج لدعم التنمية الاقتصادية: استفادت بـ 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل بنسبة 16,05 % من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن قول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معادلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الرابع: برنامج المخطط الخماسي لنمو 2015-2019.

رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار أي 22.100 مليار دينار لمخطط خماسي للنمو 2015-2019 وكما تم فتح حساب رقم 302-143 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2019-2015،[1] هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها.

أهداف المخطط الخماسي لنمو 2015-2019

تمثلت أهم أهداف هدا المخطط في ما يلي:[2]

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019 بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار الصناعي، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر والمتمثل في الزراعة و المياه و إعادة تدوير و استرجاع النفايات و الصناعة و السياحة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 41 لسنة 2015، المادة الأولى، الصادرة في 29يوليو 2015.
[2] من إعداد الطلبة بالاعتماد الموقع الالكتروني لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، www.uneca.org/egm_ge-algeria_ar تاريخ الاطلاع 01-05-2017،21:38.

المبحث الثالث: أثر برنامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

سنحاول معرفة أثر كل من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، وبرنامج توطيد النمو(2010-2014) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري والبرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادية من أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وقد بلغ مستوى نموه السنوي خلال فترة 2001- 2004 بنسبة 4,8% مقارنة على فترة 1996-2000 والذي بلغ 2,3% وبذلك نجد أن معدل النمو الاقتصادي قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة البرنامج وذلك حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% من المستوى السنوي.

جدول رقم (13): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للفترة 2001- 2004

الوحدة: %

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج المحروقات	5,0	5,2	5,9	6,2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2,6	4,7	6,9	5,2

Source: banque d'algerie: rapport annuel de la banque d'algerie, 2005, p176.

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال فترة 2001-2004 والتي وصلت الى مستوى 6,9% في سنة 2003 وتفسير هذا النمو يرجع أساسا الى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات والذي قدر بـ 8,8% وفي حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا.

الجدول رقم (14): معدلات النمو القطاعية ومعدلات البطالة 2001- 2004

الوحدة: %

القطاعات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي	13,2	-1,3	19,7	3,1
قطاع التنمية المحلية والبشرية	2,0	1,7	5,0	2,3
قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	2,8	8,2	5,5	8,0
دعم الإصلاحات	2,9	4,1	4,3	5,8
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2005, p178.

نلاحظ من الجدول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل مباشر في توليد دخول إلى الاقتصاد الوطني التي سمحت في تحقيق معدلات نمو معتبرة ماعدا في سنة 2003 لتأثره بزلزال 21 ماي 2003، كما عمل هذا القطاع في تقليص معدلات البطالة بمعدل سنوي 5,45% فزادت حجم العمالة فيه بـ 21,6% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001، بينما حقق قطاع الفلاحة والصيد البحري معدلات نمو متذبذبة بسبب سوء الأحوال المناخية، رغم ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة بمعدل سنوي 8% فزادت حجم العمالة فيه : 289000 عاملا سنة 2004 مقارنة بسنة 2001.

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009.

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي عدة إنخفاضات على مدار فترة هذا البرنامج 2005-2009 وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (15): تطور معدلات النمو الحقيقة خلال الفترة 2005- 2009

وحدة: %

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-1,9
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2,0	3,0	2,4	2,1

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2009, p203.

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت إنخفاضات متتالية وهذا راجع إلى التراجع الحاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات لإخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأبيك من جهة، ونتيجة إنخفاض الطلب على البترول مع بداية الأزمة المالية في أواخر سنة 2007 من جهة أخرى، في حين شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا بسبب الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم لنمو الاقتصادي، وبالتالي نبرز ما مدى تأثير كل قطاع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): معدلات النمو القطاعية و معدلات البطالة 2005-2009.

الوحدة: %

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1,9	4,9	5	-5,3	-5,4
الصناعة	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	3,5
الاشغال الكبرى و الهياكل القطاعية	7,1	11,6	9,8	9,8	9,8
خدمات الايرادات العامة	6	6,5	6,8	7,8	8
معدل البطالة	15,3	12,3	11,8	11,3	11,1

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2009, p203, p207.

نلاحظ من الجدول أن البرنامج التكميلي لدعم الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل أساسي مما تسبب في نمو حجم العمالة في هذا القطاع والتي قدرت بـ 8,4% كمتوسط معدل نمو لفترة 2005-2009 وذلك راجع إلا الحركية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي في هذا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية أو برنامج المليون سكن، ثم يليه قطاع الخدمات الذي حقق معدل نمو للعمالة خلال نفس الفترة بـ 5,4 % نتيجة تطور الخدمة العمومية وتهيئة المناخ لتطوير قطاعي النقل و الاتصالات ، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات نمو متذبذبة بسبب تضرره بالظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة بسبب ضعف أدائه.

المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي 2010- 2014

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشاتها، هي مدى مساهمة برنامج توطيد النمو في تحقيق معدلات مهمة في النمو الاقتصادي ووفق تقرير وزارة المالية وتقديراتها لسنة 2014، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

الجدول رقم (17): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010- 2014

المعدلات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-5,5	-0,6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6,3	6,2	7,2	7,1	5,6
معدل النمو المحلي الحقيقي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p151.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات سجل خلال سنة 2010 نسبة 6,3% و إنخفض سنة 2011 إلى 6,2% وسجل في سنة 2012 انتعاشا في قطاع خارج المحروقات يصل إلى 7,2 % إلا أنه سرعان ما عاود الإنخفاض إلى 5,6% في 2014 وفي سنة 2010 قدر معدل النمو الناتج الحقيقي 3,6 % و أنخفض في سنة 2011 إلى بنسبة 2,9% وهذا لأن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بمعدل النمو داخل قطاع المحروقات، الجدول التالي يوضح معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010- 2014:

الجدول رقم (18) : معدلات النمو القطاعية و معدلات البطالة خلال الفترة 2010- 2014

الوحدة %

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
خدمات الايرادات العامة	5,7	5,5	4,1	3,1	4,4
الفلاحة	4,9	11,6	7,2	9,2	2,5
الصناعة	3,4	3,9	5,1	4,1	3,9
البناء والأشغال العامة	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8
معدل البطالة	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6

Source: banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p151 , p 154.

من خلال ماجاء في الجدول رقم (18) نلاحظ:

- بالنسبة لقطاع الفلاحي: نلاحظ أنه في السنتين الأولى 2010-2011 شهد تحسنا حيث إرتفع معدل من 4,6 %إلى 11,6 % و لكنه عاود الانخفاض بالنسبة 7,2% في سنة 2012 حتى بلغت نسبة الانخفاض 2,5 % سنة 2014.
- بالنسبة لقطاع المحروقات لم يشهد القطاع محروقات تحسنا من فترة 2010- 2014 حيث كانت معدلات نمو سالبة
- بالنسبة لقطاع الصناعات: شهد تحسنا من 2010 إلى 2012 وصلت أعلى نسبة سجلها في 2012 بـ5,1% ولكنه إنخفض في سنة 2013 بنسبة 4,1 % .

- البناء و الأشغال العامة: عرف معدلات متذبذبة بين الصعود والنزول في سنتي 2010- 2011 و كانت نسبته على التوالي 8,9 % و 5,2% و لكنه إستقر في سنتي 2013- 2014 بنسبة 6,8 % .
- معدلات البطالة: كانت مستقرة حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2012 بـ 11%، لكن انخفضت سنة 2013 وأصبحت 9,8%.

المطلب الرابع: تقييم برامج الإنفاق العام 2001-2014.

لقد ساهم برنامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 - 2014 في دعم النمو وإعادة بعث النشاط الاقتصادي خاصة بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينيات، إلا أن هذه البرامج لم تخلو من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المنتظر تحقيقه بالنظر إلى قيمتها المالية، ويمكن التطرق إلى هذه الإيجابيات والسلبيات كما يلي:

- ✓ **إيجابيات:** ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 - 2014 في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات بـ 6,1% ويمكن إبراز أهم إيجابيات برنامج الإنفاق العام في الجزائر على النحو التالي:

- لقد ساهم برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5,5% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط نمو لناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز ,3,2 %خلال الفترة الممتدة 1995 - 2000 وهو ما يبرز حجم الإزدهار الاقتصادي الذي ولد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات بـ 6,6% أي بنسبة أكثر مما حققت خلال الفترة السابقة 2001

-2004 وهذا ما يؤكده برنامج الإنفاق العام على إستمرارية تحسن النشاط الاقتصادي.

- لقد ساهم برنامج توطيد النمو 2010-2014 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6.4% وهي نسبة مقبولة بمقابل التدهور الحاصل في قطاع المحروقات، وأيضا تحقيق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي قدر بـ 3,3% أي بنسبة أكثر مما حققه خلال الفترة السابقة 2005-2009.

✓ **سلبيات:** لقد شهدت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 -2014 بعض النقائص منها:

- لم يكن تقييم المشاريع قائما على مبدأ تحليل التكاليف، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى تخصيص أموال كبيرة في البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014 لإعادة تقييم المشاريع السابقة، فنتج عنها ارتفاع التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص له في برنامج دعم النمو الاقتصادي، فأدى إلى تبذير الموارد بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- ويرجع ضعف تأثير برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة بالدرجة الأولى إلى ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته للاستجابة المتزايدة و السريعة للطلب الكلي المتولد عن هذه البرامج و التي تم تلبيتها عن طريق الواردات التي ارتفعت بعدة أضعاف من جهة وضياع آلاف فرص العمل من جهة أخرى.
- إن أسباب تباطؤ إنجاز المشاريع و عدم فعاليتها بالشكل المنتظر منها هو عدم إرفاق الدولة برامج الإنفاق العام ببرامج و اصلاحات مماثلة في القطاع الضريبي و البنكي و القانوني و لضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- لقد عرفت معظم المشاريع المبرمجة ضمن هته البرامج تجاوزا في مدة الانتهاء المبرمجة لها، و هذا ما أثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة إنتهاء المشروع كلها ارتفعت تكلفته، وفي بعض الأحيان تضاعفت تكلفة المشروع نظرا لسوء التقييم وتقدير الأخطاء.

خاتمة الفصل:

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيد الدولة للإستثمارات العمومية وتحقيق نمو اقتصادي في مختلف المجالات.

كما خلصنا إلى أن معدلات النمو متذبذبة أي أن النمو متغير تابع للمحروقات، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة الدراسة 3,5% في المتوسط السنوي، وأعلى نسبة محققة في فترة الدراسة من 2001 إلى 2014 والتي قدرت بـ 6,9% كانت سنة 2003، ويعود هذا بالدرجة الأولى لإرتفاع معدل النمو في قطاع المحروقات الذي قدر في نفس السنة بـ 8,8%.

كما إستنتجنا من خلال دراسة هته البرامج أنه لكل برنامج إنفاقي قامت به الدولة له إيجابياته وسلبياته.

الخاتمة العامة

الخاتمة عامة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشملها ومدى تأثير هذا التدخل على النمو الاقتصادي، ويعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة إقتصادية لأنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي، كما تبرز ايضا أهمية الإنفاق العام في تحقيق النمو من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس أن "الطلب يخلق العرض".

وبعد دراستنا لبرامج الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي من 2001 إلى 2019 والتي سعت الدولة الجزائرية من خلالها إحداث إنعاش في النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية والحد و من معدلات البطالة فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا يوجد حدود في يومنا هذا لتدخل الدولة النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، إنما يتوقف على مدى جدوى هذا التدخل في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذا التدخل.
- تساهم النفقات العامة في إزالة الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر إلى إعادة الإنتعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وعلى حجم البطالة في الجزائر.
- يرجع سبب تحقيق معدلات نمو متواضعة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، لأن هدف التوسع في الإنفاق العام زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي جديد.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تقوم الدولة بالإنفاق العام من أجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسكان، وتوفير الرفاهية والعيش الكريم والرفع من مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي، هذا ما يتطلب من الدولة الإنفاق حسب الإمكانيات و الموارد المالية المتاحة لديها وليس على أساس

حاجات المجتمع، حتى لا يؤدي بها إلى الاقتراض ويصبح على الدولة ديون يعب عليها تسديدها.

الفرضية الثانية:

تعتبر معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترات برامج الإنفاق والتي كانت موجبة أهم ما يثبت صحة هته الفرضية.

الفرضية الثالثة:

إن أثر برامج الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 وحتى وقتنا الحالي وبعد مرور أكثر من 15 سنة على بدايتها، تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج إيجابية، إذ أصبحت تعتبر بمثابة المنشط الأول للقطاعات والنشاطات الاقتصادية، وهذا راجع لسياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة سواء في هذه البرامج.

الفرضية الرابعة:

لعل أهم ما يثبت صحة هذه الفرضية هي المعدلات المقبولة في النمو الاقتصادي منذ انتهاج هته السياسة خاصة معدل البطالة حيث كان في سنة 2001 يساوي 27,3% وانخفض هذا المعدل إلى 10,6% سنة 2014.

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات:

- ترشيد الإنفاق العام والالتزام بمبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد.
- التسريع من وتيرة الإصلاحات خاصة في القطاع الضريبي والبنكي وقوانين الإستثمار، لدعم برامج النمو الاقتصادي قصد تكييفها مع التطورات الاقتصادية الدولية.
- يجب على الدولة الجزائرية القيام بتطوير جهازها الإنتاجي خارج قطاع المحروقات بوضع سياسات ناجعة وخلق جهاز إنتاجي مرن يتكيف والتطورات الحاصلة.
- يجب على الجزائر العمل على توفير مناخ ملائم للقطاع الخاص وزيادة التنافسية بين المؤسسات على نحو يسمح بإعطاء دفعة قوية تساهم في زيادة النمو وتخفيض معدلات البطالة.
- ضرورة تنويع إقتصاديات الجزائر خارج قطاع المحروقات و إعطاء أهمية كبرى للقطاع الصناعي والسياحي والفلاحي .

آفاق الدراسة:

ما نستطيع قوله في الأخير أن هذه الدراسة التي قدمناها، هي عبارة عن بحث مفتوح أمام دراسات آتية، كما يفتح مجال واسع للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، ومن المواضيع التي نقترحها كتطوير إثراء لهذه الدراسة هي:

- ترشيد الإنفاق العام ودوره في التقليل من عجز الميزانية.
- دراسة الإصلاحات الإقتصادية المطبقة والجاري تطبيقها تماشيا مع السياسة التوسعي التي تنتهجها الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية،مصر، 2002-2003.
2- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وفق التطورات الراهنة، دار هومة لنشر و التوزيع، الجزائر،2005.
3- السيد محمد أحمد الستربسي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر،الطبعة الأولى،2008.
4- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2008.
5- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة،النفقات العامة-الإيرادات-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
6- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2000.
7- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثالثة، 2005.
8- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام-دار المعرفة الجامعية، مصر،1996.
9- عبد الرحمان يسرى أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2009.
10- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.
11- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006.
12- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
13- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
14- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر ،2007.
15- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.

16- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل لنشر، الاردن،الطبعة الأولى، 2008.
17- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2005.
18- **وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص**202.

الرسائل و الأطروحات:

1- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنباط بالأهداف، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2015/2014.
2- بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي- دراسة نظرية- مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك جامعة بومرداس، 2008-2009.
3- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي- بين تحفيز الطلب أو تطور العرض- دراسة حالة الجزائر 2001-2014،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014-2015.
4- دحموني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2008-2009.
5- بوعكاز إيمان،أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتورة، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة،2015،
6- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
7- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2013-2014.
8- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتورة في المالية و النقود، جامعة الجزائر،2014-2015.

9- ماصمي أسماء، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،السنة الجامعية 2013-2014.

10- **مزنر وهيبة، أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و مقارنتها باقتصاديات الدول النمية دراسة قياسية 1990-2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس،2015-2016.**

11- ولد العمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، جامعة بومرداس،2015-2016 .

12- مشتة كريمة، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2001-2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود،جامعة بسكرة،2014-2015.

13- لوصيف أمين، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015.

المجلات العلمية:

1- تقار عبد الكريم،برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، 2001-2014،مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى،العدد 09، سبتمبر2013.

2- محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد9، ديسمبر2015.

3- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، العدد 10-2012.

مطبوعات بداغوجية :

1- أبحري سفيان، محاضرات في الاقتصاد الكلي 1 مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، السنة الجامعية، 2014-2015.

2- بوتيارة عنتر، محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة المسيلة، قسم علوم المالية و المحاسبة، 2016-2017.

3- تقار عبد الكريم، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2016/2015.

4- محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة،المعهد الوطني اللإدارة العامة، سوريا،الدورة التحضيرية، 2013.

5- **صالحي ناجية، مخناش فتيحة، تقيم أثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاستها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف1 ،11/12 مارس 2013.**

قوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية،العدد28 لسنة 1984، المادة 35 من القانون رقم84 /17المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 41 لسنة 2015، المادة الأولى، الصادرة في 29يوليو 2015.

3- بيان مجلس الوزارة الصادرة بتاريخ 24ماي 2010 و المتضمن برامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي2001-2014.

المواقع الالكترونية:

1- موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا

www.uneca.org/egm_ge-algeria_ar

المراجع بالفرنسية.

1- siham gourida**,** Evaluation des effets des programmes d'investissemente public 2001-2004 et leurs relombées sur l'emploi, l'investissemente et la caroissance économique, le 11 &12 mars 2013**.**

2- world bank, report n°.36270-dz,vol 1, 2007.

3- IMF, alegria, selected issues, report n°61, February,2007**.**

4- IMF, Country Report No. 07/61,February 2007.

5- IMF, Algeria, statistical appendix, report n°01/163, September 2001.

6- banque d'algéria, Evolution de la dette Exterieure de la l'algerie 1994-2004

7- Rafik boukia-hassane, Fatiha talahite, labour market and economic growth in algeria, Eight Mediterranean social and

political research meeting, florence- montecatini terme,21-25 march 2007.

8- banque d'algerie: rapport annuel de la banque d'algerie, 2005.

9- banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2009.

10- banque d'Algérie: rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014.

الملاحق

Table 32. Algeria: Breakdown of Imports and Exports, 1996–2000

	1996	1997	1998	1999	Est. 2000
			(In millions of U.S. dollars)		
Imports					
Food	2,601	2,381	2,325	2,438	2,356
Energy	110	124	116	119	106
Raw materials	498	467	496	492	495
Semi finished	1,788	1,464	1,581	1,556	1,690
Agricultural equipment	41	20	39	76	84
Industrial equipment	3,023	2,652	2,864	2,949	2,773
Consumer goods	1,037	1,024	1,211	1,329	1,841
Total	9,098	8,131	8,631	8,960	9,345
Exports					
Food	93	47	33	22	30
Energy	12,653	13,181	9,774	11,910	21,061
Raw materials	30	51	46	44	42
Semi finished	340	486	255	272	477
Agricultural equipment	2	1	4	24	12
Industrial equipment	31	29	14	36	47
Consumer goods	107	29	18	18	15
Total	13,257	13,824	10,143	12,326	21,684
Of which:					
Nonhydrocarbon	604	643	369	416	623
			(In percent)		
As share of total imports					
Food as share of imports	28.6	29.3	26.9	27.2	25.2
Industrial goods	33.2	32.6	33.2	32.9	30.0
Consumer goods	11.4	12.6	14.0	14.8	19.7
As share of total exports					
Nonhydrocarbons	5.0	4.6	3.6	3.4	2.9

Source: Algerian authorities.

Table 31. Algeria: Balance of Payments, 1996–2000

(in billions of U.S. dollars; unless otherwise indicated)

	1996	1997	1998	1999	Est. 2000
Current account	1.25	3.45	-0.91	0.02	8.94
Trade balance	4.13	5.69	1.51	3.36	12.30
Exports, f.o.b.	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65
Hydrocarbons	12.65	13.18	9.77	11.91	21.06
Other exports	0.57	0.64	0.37	0.41	0.59
Imports, f.o.b.	-9.09	-8.13	-8.63	-8.96	-9.34
Services account (net)	-3.76	-3.30	-3.48	-4.13	-4.17
Nonfactor services (net)	-1.40	-1.08	-1.48	-1.84	-1.45
Credit	0.75	1.07	0.74	0.72	0.91
Debit	-2.15	-2.15	-2.22	-2.56	-2.36
Factor services (net)	-2.36	-2.22	-2.00	-2.29	-2.72
Credit	0.21	0.26	0.37	0.22	0.38
Debit	-2.56	-2.48	-2.37	-2.51	-3.09
Interest payments	-2.24	-2.11	-1.95	-1.85	-1.93
Other	-0.32	-0.37	-0.42	-0.66	-1.16
Transfers (net)	0.88	1.06	1.06	0.79	0.79
Capital account	-3.34	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36
Medium- and long-term capital	-3.13	-2.25	-0.83	-1.51	-1.54
Direct investment, net	0.27	0.26	0.50	0.46	0.42
Official capital, net	-3.40	-2.51	-1.33	-1.97	-1.96
Drawings	1.82	1.69	1.83	1.08	0.80
Total amortization	-5.22	-4.20	-3.16	-3.04	-2.76
Short-term capital and errors and omissions	-0.21	-0.04	0.00	-0.89	0.18
Overall balance	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.58
Financing	2.09	-1.16	1.74	2.38	-7.58
Change in official reserves (increases -)	-2.24	-3.96	1.20	2.40	-7.52
Fund repurchases	-0.14	-0.35	-0.45	-0.36	-0.10
Exceptional financing	4.47	3.15	0.99	0.39	0.04
Rescheduling	3.53	2.22	0.52	0.00	0.00
Multilateral balance of payments support	0.20	0.34	0.13	0.08	0.04
Fund purchases	0.74	0.59	0.34	0.31	0.00
Memorandum items:					
Gross official reserves (in billions of US$) 1/	4.2	8.0	6.8	4.4	11.9
In months of total imports	4.5	9.4	7.6	4.6	12.2
As percent of debt service	55.6	120.8	123.1	84.6	248.9
Algerian crude oil price (US$/barrel)	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5
Gross external debt (in billions of US$) 2/	33.7	31.2	30.5	28.3	25.5
Debt service/exports (in percent)	28.7	29.3	44.8	39.6	20.9
External debt to exports ratio (in percent)	241.3	209.5	280.1	217.1	113.0
Debt/GDP (in percent)	71.9	65.2	64.3	59.4	47.9
Current account (in percent of GDP)	2.7	7.2	-1.9	0.0	16.8
GDP (in billions of US$)	46.9	47.9	47.4	47.6	53.3
Exchange rate (DA/US$, average)	54.7	57.7	58.7	66.5	75.3

Source: Bank of Algeria

1/ According to the information provided by the Bank of Algeria all official reserves are liquid.
2/ According to the Bank of Algeria, its actual data include short-term debt, use of Fund resources, and debt to Russia.

TABLEAU 7 : POPULATION ACTIVE, EMPLOI ET CHOMAGE

	2 001	2 002	2003	2 004	2 005
	(En milliers ; sauf indication contraire)				
Population active	**9 075**	**9 305**	**9 540**	**9 780**	**10 027**
Agriculture	1 328	1 438	1 565	1 617	1 683
Autres secteurs	7 747	7 867	7 975	8 163	8 344
Population effectivement occupée	5 199	5 462	5 741	5 976	6 222
Agriculture	1 328	1 438	1 565	1 617	1 683
Autres secteurs	3 871	4 024	4 176	4 359	4 539
Industrie	503	504	510	523	527
Bâtiment et travaux publics	803	860	907	977	1 039
Administration	1 456	1 503	1 490	1 510	1 532
Transport et communication, Commerce et services hors Administration	1 109	1 157	1 269	1 349	1 441
Travail à domicile et autres /1	1 398	1 455	1 537	2 070	2 263
Chômeurs	2 478	2 388	2 262	1 734	1 542
(En pourcentage de la population active)	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3

Source : Office National des Statistiques; Services de la Planification

1/ Y compris les appelés au service national et les emplois irréguliers

TABLEAU 3 : REPARTITION SECTORIELLE DE LA CROISSANCE DU PIB REEL

	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
			(En pourcentage)		
Hydrocarbures	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8
Autres secteurs					
Agriculture	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9
Mines	-2,8	6,1	0,6	-1,0	12,9
Energie et eau	5,0	4,3	6,6	5,8	9,5
Industries manufacturières	-1,0	-1,0	3,5	-1,3	-4,5
Industries alimentaires	-12,5	-19,1	-20,6	-15,7	-14,4
Sidérurgie,construction mécanique et électricité	10,9	7,1	8,9	2,0	-4,1
Industries chimiques	-3,0	-5,8	-10,6	-2,2	3,9
Textiles	-14,5	3,7	-2,4	-14,4	0,6
Cuirs et Peaux	-0,6	-19,3	-7,7	15,4	-18,4
Matériaux de construction	1,6	8,4	-7,6	10,3	4,8
Bois et papier	-13,1	0,9	-6,1	-0,7	-15,9
Autres	2,0	1,2	-11,9	5,2	-25,1
Industries du secteur privé	3,0	6,6	2,9	2,5	1,7
Bâtiments et travaux publics	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1
Services hors administrations publiques	3,8	5,3	4,2	7,7	5,6
Services des administrations publiques	2,0	3,0	4,5	4,0	3,7
Droits et taxes à l'importation	4,8	16,7	2,3	10,2	5,9
Produit Intérieur Brut	**2,1**	**4,7**	**6,9**	**5,2**	**5,1**
Absorption intérieure brute	4,9	8,2	5,5	7,8	4,1
Consommation	2,6	4,2	4,0	5,5	4,2
Publique	2,5	5,5	4,2	4,5	2,4
Privée	2,7	3,8	4,0	5,8	4,8
Investissement brut	2,5	7,6	5,1	8,1	7,9
Exportations de biens et de services non facteurs	-2,7	5,5	7,2	4,1	7,3
Importations de biens et de services non facteurs	3,9	19,5	2,4	13,1	5,3

Source : Services de la Planification

TABLEAU 6 : POPULATION ACTIVE, EMPLOI ET CHOMAGE

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliers ; sauf indication contraire)				
Population active	**10 812**	**10 661**	**11 423**	**11 964**	**11 453**
Agriculture	1 136	1 034	912	1 141	899
Autres secteurs	9 676	9 627	10 511	10 823	10 554
Population effectivement occupée	**9 736**	**9 599**	**10 170**	**10 788**	**10 239**
Agriculture	1 136	1 034	912	1 141	899
Autres secteurs	8 600	8 565	9 258	9 647	9 340
Industrie	1 337	1 367	1 335	1 407	1 290
Bâtiment et travaux publics	1 886	1 595	1 663	1 791	1 826
Transport et communication, Commerce et Services	5 377	5 603	6 260	6 449	6 224
Chômeurs	1 076	1 063	1 253	1 175	1 214
(En pourcentage de la population active)	**10,0**	**10,0**	**11,0**	**9,8**	**10,6**

Source : Office National des Statistiques

TABLEAU 3 : RÉPARTITION SECTORIELLE DE LA CROISSANCE DU PIB RÉEL

	2010	2011	2012	2013	2014
		(En pourcentage)			
Hydrocarbures	-2,2	-3,3	-3,4	-5,5	-0,8
Autres secteurs (hors hydrocarbures)	6,3	6,2	7,2	7,1	5,6
Agriculture	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5
Industrie hors hydrocarbures	3,4	3,9	5,1	4,1	3,9
Mines et carrières	15,0	-5,7	0,9	1,8	3,4
Énergie et eau	5,4	7,4	10,2	4,3	6,9
Industries agro-alimentaires	4,5	5,4	5,8	7,0	6,8
Sidérurgie, construction mécanique et électr	2,4	4,2	7,4	5,5	0,7
Chimie, plastiques, caoutchouc	3,7	8,0	5,8	5,0	0,8
Textiles, confection, bonneterie	-2,4	-2,0	1,5	0,3	-0,1
Cuirs et chaussures	0,0	-0,6	2,8	-0,5	4,9
Matériaux de construction	-0,8	2,0	1,3	0,6	2,5
Bois, papiers et lièges	3,3	0,8	2,3	3,6	1,3
Industries diverses	1,3	-4,9	-3,8	-7,8	-5,3
Bâtiments et travaux publics + services pétrolier	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8
Services hors administrations publiques	7,3	7,3	6,4	8,5	8,0
Services des administrations publiques	5,7	5,5	4,1	3,1	4,4
Droits et taxes à l'importation	3,8	0,0	19,7	13,8	4,3
Produit Intérieur Brut	**3.6**	**2.9**	**3.4**	**2.8**	**3.8**
Absorption intérieure brute	5,2	2,8	9,7	8,4	6,4
Consommation	5,6	7,2	4,2	3,4	3,2
Publique	5,8	9,8	2,8	0,8	1,1
Privée	5,6	6,0	5,0	5,0	4,4
Formation brute du capital fixe	7,0	2,9	7,2	8,6	6,4
Exportations de biens et services non facteurs	0,0	-2,7	-3,8	-5,7	0,2
Importations de biens et services non facteurs	4,5	-4,6	13,9	10,0	8,4

Source : Office National des Statistiques

TABLEAU 7 : POPULATION ACTIVE, EMPLOI ET CHOMAGE

	2005	2006	2007	2008	2009
	(En milliers ; sauf indication contraire)				
Population active	***10 027***	***10 267***	***10 514***	***10 801***	***10 544***
Agriculture	1 883	1 780	1 842	1841	1242
Autres secteurs	8 344	8 487	8 672	8960	9302
Population effectivement occupée	6 222	6 517	6 771	7 002	9 472
Agriculture	1 883	1 780	1 842	1841	1242
Autres secteurs	4 539	4 737	4 929	5 161	8 230
Industrie	523	525	522	530	1194
Bâtiment et travaux publics	1 050	1 160	1 261	1371	1718
Administration	1 527	1 542	1 557	1572	
Transport et communication, Commerce et Services hors Administration	1 439	1 510	1 589	1888	5318
Travail à domicile et autres /1	2 275	2 485	2 498	2579	
Chômeurs	1 530	1 265	1 245	1220	1072
(En pourcentage de la population active)	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2

Source : Office National des Statistiques ; Commissariat Général de la Planification et de la Prospective

* Nombre pour les trois rubriques : administration, transport et communication, travail à domicile

1/ Y compris les appelés au service national et les emplois irréguliers

TABLEAU 3 : RÉPARTITION SECTORIELLE DE LA CROISSANCE DU PIB RÉEL

	2005	2006	2007	2008	2009
			(En pourcentage)		
Hydrocarbures	5,8	-2,5	-0,8	-2,3	-8,0
Autres secteurs (hors hydrocarbures)	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
Agriculture	1,9	4,9	5,0	-5,3	20,0
Mines	12,9	15,1	8,0	9,8	3,4
Énergie et eau	9,5	3,4	6,0	7,9	7,2
Industries manufacturières publiques	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	0,7
Industries alimentaires	-14,4	-7,6	-2,1	6,8	-9,1
Sidérurgie, construction mécanique et électric	-4,1	1,3	-8,9	3,9	6,4
Industries chimiques	3,9	-3,1	-4,4	2,5	2,0
Textiles	0,6	-14,0	-15,0	-1,1	1,2
Cuirs et Peaux	-18,4	-15,9	-4,8	-1,2	-12,0
Matériaux de construction	4,8	-3,8	2,7	-1,6	-1,0
Bois et papier	-15,9	2,9	-6,8	-11,9	-21,4
Autres	-25,1	-1,0	-31,2	-20,8	0,0
Industries du secteur privé	1,7	2,1	3,2		
Bâtiments et travaux publics	7,1	11,6	9,8	9,8	9,7
Services hors administrations publiques	6,0	6,5	6,8	7,8	8,8
Services des administrations publiques	3,0	3,1	6,5	8,4	7,0
Droits et taxes à l'importation	5,9	2,7	5,5	7,7	6,8
Produit Intérieur Brut	**5,1**	**2,0**	**3,0**	**2,4**	**2,4**
Absorption intérieure brute	5,9	3,6	7,9	10,4	12,7
Consommation	4,2	3,4	3,7	5,5	5,9
Publique	2,1	4,8	7,1	8,7	6,0
Privée	4,8	2,9	2,5	4,9	5,8
Investissement brut	7,9	7,2	9,8	11,8	8,5
Exportations de biens et de services non facteurs	6,1	-2,5	-0,6	-2,9	-10,7
Importations de biens et de services non facteurs	9,5	-1,8	11,1	17,7	9,1

Source : Office National des Statistiques ; Commissariat Général de la Planification et de la Prospective

3.5 **Previous World Bank projections on the impact of the PSRE on growth may have been overly conservative.** According to the World Bank (2004d), "the PSRE will have a positive though modest impact on the level and rate of growth of GDP by raising the rate of growth by almost 1 percent on average during 2001–05. At the end of such expenditures, GDP will progressively return to the reference level, thus creating a very marked growth cycle." In fact, annual growth during 2001–04 was more than 2 percent greater than the average of previous years, instead of 1 percent as forecast. This might suggest that predictions would have been true only under the unrealistic extreme assumption—that the PSRE investment expenditure did not constitute a major net addition to the productive capital stock of the economy.[26]

Some estimates of the aggregate efficiency of investment

3.6 **Aside from a bottom-up project-by-project analysis, indirect evidence on the aggregate efficiency of investment may be gleaned from GDP and investment data.** Table 3.2 shows the overall and sectoral growth rates for hydrocarbon and non-hydrocarbon GDP, as well as the government investment and nongovernment investment for 1995–2005.[27]

Table 3.2 Investment and GDP, 1995–2004 (in percent and DA billions)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 (est.)
GDP Growth (%)											
Agriculture	15.0	23.9	-13.5	11.4	2.7	-5.0	13.2	-1.3	19.7	3.1	-1.6
Construction	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1	2.8	8.2	5.7	7.7	7.0
Manufacturing	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	-1.3	-1.0	-1.1	-3.5	-1.3	1.8
Services–Public	3.5	3.0	3.0	2.5	2.5	2.0	2.0	3.0	4.5	4.0	4.1
Services–Private	3.3	3.0	2.4	5.4	3.2	3.1	3.8	5.3	4.2	7.7	6.5
Non-hydroc. growth rate	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8	5.0	5.2	5.9	6.2	4.6
Hydrocarbon growth rate	4.4	6.3	6.0	4.0	6.1	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	6.6
Growth rate	3.8	1.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3
GDP & investment (DA)											
Fixed investment[/a]	580	639	638	729	790	853	966	1,111	1,265	1,477	1,851
Hydrocarbon	153	189	197	203	169	213	342	433	453	524	600
Non-hydrocarbon	427	450	441	526	621	640	624	678	812	953	1,251
Government [/b]	145	174	202	212	187	322	357	453	570	646	1,048
Non-government	435	465	436	517	603	531	609	658	695	831	803
GDP	1,991	2,570	2,780	2,831	3,238	4,124	4,261	4,546	5,264	6,127	7,412
Non-hydrocarbon GDP	1,487	1,792	1,908	2,157	2,311	2,464	2,817	3,069	3,391	3,808	4,103
Hydrocarbon	504	778	872	674	927	1,660	1,444	1,477	1,873	2,319	3,309
Ratios (%)											
Investment/GDP	29.1	24.9	22.9	25.8	24.4	20.6	22.7	24.4	24.0	24.1	25.0
Non-hydroc. inv/ NH GDP	28.7	25.1	23.1	24.4	26.9	26.0	22.2	22.1	23.9	25.6	30.5
Hydroc. invt/hydroc. GDP	30.3	24.3	22.6	30.1	18.2	12.8	23.7	29.3	24.2	22.9	19.4
Govt invt/GDP	7.3	6.8	7.3	7.5	5.8	7.8	8.4	10.0	10.8	10.5	14.1
Nongovt invt/GDP	21.8	18.1	15.6	18.3	18.6	13.8	15.3	14.4	13.2	13.6	10.9

Sources: Ministry of Finance, Bank staff estimates.

[a/] Fixed investment here does not include change in stocks, and thus differs from the data on gross domestic capital formation used elsewhere.

[b/] Excluding the government capital transfers to public enterprises (included in the "capital operations component" of the investment budget).

[26] In the current situation of high unemployment and production below potential, investment expansion did not have to be accompanied by monetary tightening in order to avoid inflationary pressures. By its very nature, inflation is also contained by price controls on certain basic food items.

[27] Changes in stocks are excluded from the data on gross domestic capital formation. Government investment does not include investment by public enterprises, which presumably are undertaken autonomously and for commercial or market-related reasons.

الملخص:

يعد الإنفاق العام أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، لذا سعت الدولة لتشيط اقتصادها عن طريق سياسة الإنفاق العام من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و هدفت هذه الدراسة لمحاولة معرفة ما مدى تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2019 التي صيغت فيها أربعة برامج للإنفاق كان الهدف وراء صياغتها تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات، وتخفيض نسب البطالة، وتحسين الوضعية الاقتصادية، و لقد كان لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو لاقتصادي وتنشط الاقتصاد خصوصا بعد فترة التسعينيات، حيث ساهمت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و في تقليل نسبة البطالة، و لكن يعتبر هذا الأثر ضعيف مقارنة بالأموال الضخمة التي تم إنفاقها على هذه المشاريع.

Résumé :

Les dépenses publiques est l'un des principaux moteurs de l'économie nationale, si l'Etat a cherché l'économie active à travers la politique des dépenses publiques afin d'atteindre l'équilibre économique et la levée des taux de croissance économique, et cette étude visait à essayer de savoir ce que l'impact des programmes de dépenses publiques sur la croissance économique au cours de la période 2001-2019 dans lequel quatre programmes ont été formulées des dépenses était l'objectif derrière la croissance de la formulation en dehors du secteur des hydrocarbures, la réduction du chômage et l'amélioration de la situation économique, et je l'ai eu ces programmes ont un impact positif sur la croissance de l'économie et stimuler l'économie, surtout après les années nonante, ce qui a contribué à des taux de croissance améliorés, mais Guetsada, et réduire le taux de chômage, mais cet effet est faible par rapport aux fonds énormes qui ont été consacrés à ces projets.